سلسلة المحاضرات العامة (٣)

تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي

المحاضر د. ابراهيم العيسوي

سلسلة المحاضرات العامة
للمعهد العربي للتخطيط بالكويت

تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي

المحاضر
الدكتور ابراهيم العيسوي
وكيل المعهد العربي للتخطيط بالكويت

الكتيب رقم (٣)

مارس ١٩٩٢

المحتويات

١ ــ تمهيد للحوار حول تحرير الاقتصاد ٧
٢ ــ عالمية الدعوة إلى الخصخصة وتحرير الاقتصاد : ١١
باعث على الاطمئنان أم على الشك ؟
٣ ــ الشواهد التاريخية ١٦
٤ ــ الشواهد المعاصرة ٢٤
٥ ــ اعتبارات نظرية وعملية ٢٩
٦ ــ الخلاصة ٣٥
ملخص المناقشات ٣٩

نص المحاضرة التي ألقاها
الدكتور ابراهيم العيسوي
حول

تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي

التي ألقاها في ١١ فبراير ١٩٩٢

١ ــ تمهيد للحوار حول تحرير الاقتصاد

أدرك من الدراسات والأحاديث التي قمت بها والمحاورات التي شاركت فيها ، خلال ما يزيد على عقدين من الزمان حول قضية دور الدولة ودور القطاع الخاص ودور السوق ودور الخطة في تحقيق التنمية في الدول المتخلفة بوجه عام ومصر بوجه خاص ، أن الحديث في هذا الموضوع ليس بالأمر الصعب ، ولا أدل على ذلك من وفرة الكتابات وكثرة المحاضرات والندوات حول هذا الموضوع ، ولكن الأمر الصعب حقاً هو أن يجري حوار مفيد حول هذا الموضوع الذي له جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية ، كما أن له جوانب أخلاقية وفلسفية .

ذلك أن الحوار المفيد الذي ينير للمرء الطريق ، ويساعده على تكوين فكر منسق في شأن تحرير الاقتصاد أو إخضاعه لتدخل الدولة ، تعترضه عقبات كثيرة . ومن أهم هذه العقبات في تقديري ، أن مواقف الناس من هذه القضية لا تتشكل فقط بالاعتبارات الموضوعية ، التي يمكن اخضاعها للتحليل والمحاكم العلمية للتثبت من سلامتها أو فسادها ، وإنما تشترك في تكوين هذه المواقف أيضاً اعتبارات ذاتية عصية على الحصر والتعيين ، تتصل بالقلب والوجدان أكثر مما تتصل بالعقل والفكر ، وربما ينتمي أكثرها إلى عالم اللاوعي ، ومن ثم ليس من السهل ، حتى على صاحب الموقف نفسه الاحاطة بهذه العوامل الذاتية ، ناهيك بالطبع عن اخضاعها للتحليل المنطقي او الاختبار العلمي . والشرط الضروري للحوار المثمر هو إمكان الفصل بين هذين النوعين من الاعتبارات ، حتى يتركز الحوار على ما يقبل منها الاختبار علمياً وهو الاعتبارات الموضوعية .

ومما يعقد الأمر أن هذين النوعين من الاعتبارات يمتزجان ويتداخلان في

تشكليهما لرأي المرء حول هذا الموضوع ، ويجعل من الصعب عزل المحدِّدات الموضوعية عن المحدِّدات الذاتية . ويزيد الأمر تعقيداً أن المحدِّدات الذاتية للرأي لا تفصح عن نفسها في معظم الحالات ، وتحاول التخفي وراء المحدِّدات الموضوعية .

ويساعد هذا التداخل المعقد ، بين محدِّدات الرأي بشأن تحرير الاقتصاد ودور الدولة ، أن الحوار حوله يجري حاليا في مناخ غير صحيٍّ فكرياً ، فهو مناخ مشحون بالانفعالات ، السارة للبعض والحزينة للبعض الآخر ، التي تولدت بفعل ما حدث من صدمات ومفاجآت مع انهيار النظم الاشتراكية ، كما أنه مناخ زاخر بحملات غسيل المخ التي نجحت حتى الآن في جعل تحرير الاقتصاد مرادفاً للاصلاح الاقصتادي بعد أن كان يعني الاستقلال الاقتصادي ، كما جعلت الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي مرادفاً للتحضر بعد أن كان يعني التبعية . ومازالت هذه الحملات تسعى لتكريس فكرة أن اللحظة التاريخية الراهنة هي لحظة الوداع الأخير للتخطيط والقطاع العام والاشتراكية ، وأن النصر قد كُتب لاقتصاد السوق والرأسمالية نهائياً ؛ فهما يمثلان نهاية التاريخ على حد قول البعض .

وليس ثمة خطأ أو عيب في أن تتحدد مواقف الناس من هذه القضية أو غيرها بمحدِّدات بعضها موضوعي وبعضها ذاتي ، فهذا أمر طبيعي ، وإنكاره يعني تجريد البشرية من خاصة هامة تميزها عن الحيوانات والآلات ، ولكن الخطأ والخطر معاً هو ألا يحاول المرء التمييز بين هذين النوعين من المحدِّدات ، أو أن تطغى المحدِّدات الذاتية طغياناً مبيناً على المحدِّدات الموضوعية في تشكيل الموقف ، أو أن تتحول المحدِّدات الذاتية إلى ستار يحول بين المرء وبين التفكير العقلاني مما يقطع الطريق على أية مناقشة بنَّاءة .

وقد يكون مفيداً أن نذكر بعض البدايات والنوعيات العقيمة للحوار حول موضوعنا حتى نتحاشى الوقوع فيها ، وحتى نتفادى بعض الالتباسات الشائعة حول هذا الموضوع :

أ) قد ينبري البعض للدفاع عن الخصخصة بدعوى أن ذلك يزيد من الكفاءة الاقتصادية ، وهي مقولة يمكن تعريضها للاختبار العلمي ، بينما هو في حقيقة الأمر لا يستهدف من الخصخصة غير اعادة توزيع الثروة من فئة معينة في المجتمع إلى فئة أخرى . وهذه قضية قيمية ليس من السهل اخضاعها للاختبار العلمي .

وفي هذه الحالة فإن الحوار يجري على خطوط تتوازى ولا تتقاطع إطلاقاً ، مثل حوار الطرشان كما يقول أهل الشام .

ب) من قبيل الحوار العقيم أن يبدا الفرد المناقشة انطلاقاً من أنه يؤمن بالاشتراكية ، ويعتبر نفسه داخلاً في معركة للدفاع عن القطاع العام والتخطيط وتبرئتهما من كل الخطايا والذنوب ، مع أن هذا الربط الميكانيكي ، بين الاشتراكية من جهة والتخطيط والقطاع العام من جهة أخرى ، كان قد أصبح غير ذي معنى حتى من قبل انهيار الاتحاد السوفييتي . صحيح أن القطاع العام والتخطيط هما خصائص ضرورية للاقتصاد الاشتراكي ، ولكنهما لا يكفيان لجعل المجتمع اشتراكياً . كما أن القطاع العام والتخطيط لم يعودا حكراً على المجتمعات الاشتراكية إذ يتواجدان بنسب مختلفة في المجتمعات الرأسمالية .

ج) ومن قبيل ذلك أيضاً ، أن ينطلق المرء من إيمانه بالرأسمالية ، ويعتبر أنه مبعوث العناية الآلهية للانتصار لقوى السوق والدفاع عن القطاع الخاص ظالماً كان أو مظلوماً ، وهو موقف غير منصف . فإذا كان للقطاع العام أخطاء وسلبيات ، فإن صفحة القطاع الخاص أيضاً ليست بيضاء من غير سوء . فمساهمة هذا القطاع في التنمية مازالت محدودة ، بل إن بعض أقسامه تضر ضرراً بالغاً بالتنمية ، بانخراطها في الأنشطة الطفيلية ، وتهريب الأموال إلى الخارج . والانصاف يقتضي أن نرى الايجابي والسلبي في أداء كل من القطاع العام والقطاع الخاص . كما أن الأمر لم يعد يتعلق بأن يكون للقطاع الخاص مساهمة في التنمية أو لا يكون . فالقطاع الخاص قائم في كل بلادنا ، ويساهم بدرجة أو أخرى في التنمية الحاصلة ، إن كان ثمة تنمية . والسؤال الجوهري هو : هل يستطيع القطاع الخاص ، منفرداً ، إقامة اقتصاد وطني متطور ومستقل ؟ .

د) ومن قبيل ذلك كذلك ، أن يتحمس البعض لاقتصاد السوق كبديل للتخطيط ، وفي ذهنه صورة مثالية لاقتصاد السوق مستمدة من الكتب المدرسية ، ولكنها لا تمت بأية صلة للواقع المعاش في اقتصادات دول العالم الثالث . هنا علينا أن نترك مثل هذه التصورات .. ونرى السوق كما هي ، لا كما نحب أن نراها ، ومن جهة أخرى ، فإن البعض يتحدث عن التخطيط كما لو أنه لا مناص من أن يكون التخطيط ممعناً في المركزية ، ومعتمداً اعتماداً كاملاً على

الأوامر الإدارية . وهذا أيضاً تصور يتجاهل الخيارات المتاحة في مجال التخطيط ، فضلاً عن تجاهله أن أشكال التخطيط ليست ، أو لا ينبغي أن تكون ، ثابتة عبر مراحل التطور الاقتصادي للمجتمع ، وأن لكل مرحلة ما يلائمها .

هـ) وأخيراً : قد يتصور البعض أنه يضع حلاً للمشكلة بقوله أن القطاع الخاص مطلوب والقطاع العام مطلوب أيضاً ، وأنه لا غنى عن أي من السوق أو الخطة من أجل تحقيق التنمية . ولكن هذا المسعى التوفيقي قد ينطوي في الواقع على الهروب من المشكلة . إذ تبقى نقاط هامة تحتاج إلى حسم . مثل تحديد طبيعة دور الدولة في عملية التنمية : هل هو دور قيادي أم ثانوي ؟ أساسي أم تكميلي ؟ وهل يقتصر عند حدود التوجيه غير المباشر للاقتصاد ، أم يجب أن ينطوي على ما هو أكثر من ذلك ؟ وما هو الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص ، ولكل من السوق والخطة في مرحلة الخروج من التخلف ؟ وما هي أخيراً طبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، وبين كل من السوق والخطة ؟

وسوف أحاول أن ألقي الضوء على بعض هذه القضايا ، على الأقل بتقديم بعض المبادئ العامة والحجج التي تساعد على حسمها ، حيث لا يتسع الوقت للدخول في تفاصيل كل هذه القضايا أو حتى بعضها .

٢ ــ عالمية الدعوة إلى الخصخصة وتحرير الاقتصاد باعث على الاطمئنان أم على الشك ؟

من المفيد أن أستهل هذا الحديث بالتوقف قليلاً عند ظاهرة أراها جديرة بالتأمل . ألا وهي أن الدعوة إلى الخصخصة وتحرير الاقتصاد قد اكتسبت طابعاً عالمياً . فكل دول العالم بلا استثناء مدعوة إلى التخلص مما لديها من قطاع عام ورفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادي ، وإزالة ما قد يكون هنالك من قيود على نشاط القطاع الخاص ، وفتح أبواب الاقتصاد والاندماج في السوق العالمي . وأصبحت هذه الدعوة مطروحة على موائد الباحثين والسياسيين في كل الدول ، وتدعو أكثريتهم إلى تبنيها ، لا فرق في ذلك بين الجابون والاتحاد السوفيتي ، أو بين مصر وبريطانيا ، أو بين الكويت والبرازيل .

أليس أمراً جديراً بالتأمل ، أن يُكتب لهذه الدعوى ذلك الانتشار الواسع ، فكرياً على الأقل ، في دول ذات ظروف تاريخية وتكوينات اجتماعية وحضارية شديدة التباين ؟ إن عالمية الدعوة إلى التحرير والخصخصة قد تدعو لأول وهلة إلى الاطمئنان ، من حيث أن كثيراً من الناس في بلاد شتى أقبلوا على هذه الدعوى الجديدة ، ومن الطبيعي ألا يفترض أن كل الناس قد اجتمعوا على رأي خاطئ . ولكن مزيداً من التمعن في الأمر لا بد أن يثير في النفس شكوكاً كثيرة حول الانتشار العالمي الواسع لتلك الدعوة . ويرجع ذلك إلى أنه من غير المتصور ، استناداً إلى أدلة تاريخية سأعرض لها حالاً ، واستناداً إلى مقولات كانت قد استقرت فيما يبدو في دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن نسبية القوانين والنظم والسياسات الاقتصادية في الزمان والمكان ، أن يكون ثمة علاج واحد لمشكلات الادارة الاقتصادية والتنمية ، في بلدان

تمر بمراحل مختلفة للتطور الاقتصادي ، وتتباين طبيعة مشكلاتها الاقتصادية مع تباين هياكلها الاجتماعية والسياسية ونظمها القانونية والأخلاقية .

وهذا ما اعتقد أنه الركن المهمل في هذه القضية . وأعني بذلك أن الحديث عن الخصخصة والتحرير الاقتصادي يجري في بلادنا العربية بصورة تجريدية في كثير من الأحيان ، انسياقاً وراء تعميمات مبنية في الغالب على خبرات دول في مراحل أعلى من التطور الاقتصادي ، وتمر بمشكلات قد تكون مختلفة تماماً عما نواجهه نحن . فبلادنا العربية في مرحلة تخلف ، أو على أحسن الافتراضات في مرحلة السعي للخروج من التخلف . وهذه المرحلة لها خصوصيتها في تاريخ الأمم ، ولا يسري عليها من السياسات الاقتصادية ما يسري على الدول التي ودعت تلك المرحلة منذ زمن بعيد ، ولا ينفع فيها من آليات ضبط النشاط الاقتصادي ما ينفع في مرحلة التقدم والاستهلاك الوفير . فإحداث التنمية يعني تغيير المسار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي برمته . وهذا يختلف كثيراً عن مواجهة مشكلات التقدم ، التي قد لا تتطلب سوى تعديل السياسات أو الأدوات مع البقاء في نفس المسار العام اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً . ومن ثم لا بد أن تختلف السياسات والآليات وأنماط التدخل ، مثلما تختلف في حالة اقتصاد الحرب عنها في حالة اقتصاد السلم ، وبقدر اختلاف العلاج بجراحة كبيرة عن العلاج بالأدوية .

لهذا فإن من الواجب ألا تخدعنا عمومية وعالمية الدعوة إلى الخصخصة وتحرير الاقتصاد ، فننساق وراءها بدعوى أن هذه العمومية أو العالمية برهان كاف على صحة الدعوة وسلامتها . نعم ، إن وراء هذه الدعوة عوامل قد تبدو موضوعية تماماً لأول وهلة . فهي تستند مثلاً إلى الفشل في تحقيق التنمية المستمرة ، في كثير من الدول المتخلفة التي اعتمدت على القطاع العام والتخطيط ، أو تصورت أنها تقيم اقتصاداً اشتراكياً ، وانتهى بها الأمر إلى الغرق في بحر الديون والفساد والتبعية . كما أنها تستند إلى الركود الاقتصادي الذي أصاب النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية ، ثم إلى انهيار تلك النظم وتفكك مجتمعاتها على نحو لم يكن يخطر على قلب بشر .

ولكن ملاحظة فشل التنمية في كثير من الدول المتخلفة ، أو توقفها في الدول

الاشتراكية شيء ، والقول بأن هذه الملاحظة تعني أن المسؤول عن الفشل هو التخطيط والقطاع العام شيء آخر . وليس أدل عى ذلك من أن بعض دول العالم الثالث التي أخذت بالتخطيط والقطاع العام ، مثل مصر في الستينيات ، قد أنجزت في سنوات قليلة ما لم تستطع الرأسمالية المحلية أن تنجزه في عقود كثيرة . كما أن الانهيار الذي أصاب الشرق الاشتراكي قد أصاب كل دوله ، سواءً من ذهب منها في ملكية الدولة ومركزية التخطيط إلى أبعد مدى كالاتحاد السوفييتي والمجر ، أو من توخى الاعتدال وترك مجالاً غير صغير للملكيات الفردية وقوى السوق مثل يوغسلافيا وبولندا .

ومادام الأمر كذلك ، فلا بد وأن ثمة سبباً آخر للفشل في تواصل التنمية واستمرارها . ودون الدخول في تفاصيل لا يتسع لها المجال الآن وإن كنا سنعود إلى الموضوع في قسم لاحق ، أعتقد أن هذا السبب ينتمي إلى العامل السياسي أكثر مما ينتمي إلى العامل الاقتصادي ، فهو يتمثل في غياب آليات ديمقراطية لتصحيح الأخطاء ، وغياب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ، والجور على حقوق الإنسان في التنظيم والتجمع والتعبير السياسي ، وحظر التعددية ، وعدوان الحزب الواحد وسلطته التنفيذية على سلطات التشريع والقضاء . ودون انكار وقوع أخطاء في السياسات والممارسات الاقتصادية في هذه الدول ، فإني أعتقد أن العيب الأساسي لم يكن في القطاع العام والتخطيط بذاتهما ، وأن السلبيات المرتبطة بهما هي نتاج المناخ السياسي السيئ الذي عمل فيه القطاع العام وجرى فيه التخطيط .

ولا يتوقف الأمر بشأن عالمية الدعوة إلى الخصخصة وتحرير الاقتصاد عند حد الاستناد إلى ارتباط ظاهري بين فشل التنمية من جهة ، والقطاع العام والتخطيط من جهة أخرى .فوراء ذيوع هذه الدعوة عوامل أخرى يجب ألا تغيب عن نظرنا ، وذلك باعتبار أن **التقييم السليم لهذه الدعوة لا ينفصل عن الفهم السليم للسياق الذي ظهرت فيه .**

ومن هذ العوامل ، أن قبول هذه الدعوة والعمل بمقتضاها أصبح شرطاً صريحاً لتقديم المعونات الاقتصادية من جانب المؤسسات الدولية ، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومن جانب وكالات المعونة الأجنبية ، وعلى رأسها وكالة المعونة الدولية الأمريكية ، بل ومن جانب البنوك و مؤسسات الإقراض الدولية الأخرى .

والدول النامية التي اعتادت الاعتماد على الغير ، وتلقي المعونات ، ولا تريد أن تجرب طريق الاعتماد على الذات ، وأن تتحمل تكاليف التنمية الحقيقية ، تذعن بالطبع لضغوط هذه المؤسسات في هذا الشأن .

ومن هذه العوامل أيضاً ، حالة التبعية الفكرية والثقافية التي تعاني منها دول العالم الثالث ، والتي تجعلها أكثر تقبلاً لكل ما يفد من الغرب ، سواءً كان موضات للملابس وقصات للشعر أو أنماط للفكر والسياسات . ويجب ألا ننسى في هذا الصدد أن دعوة تحرير الاقتصاد ليست بالجديدة تماماً . فقط كانت دائماً عنصراً أساسياً في سياسات الدول الرأسمالية الكبرى وسياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية الخاضعة لنفوذها إزاء دول العالم الثالث . والفارق اليوم هو بتردي الأحوال في العالم الثالث وانهيار النظم الاشتراكية ، أصبح المناخ مهيئاً بشكل أفضل لانتشار الدعوة بقوة الضغط الاقتصادي وبأساليب الاحتيال الفكري . وعلينا ألا ننسى أن الدم الجديد الذي تدفق في عروق دعوة التحرير الاقتصادي إنما تدفق في أول أمره في بلدان رأسمالية متقدمة ، قدَّمت بريطانيا وفرنسا وغيرهما النماذج النظرية والخطوات العملية لتطبيق الخصخصة والتحرير . ولم يكن رد الفعل من جانب الكثرة من بلداننا سوى الانبهار ثم الانقياد والتقليد .

وأخيراً ، فإن علينا أن نلاحظ أن الشركات متعددة الجنسية تحرض على دعوة الخصخصة ، وتحض على تحرير الاقتصاد في بلادنا وغيرها من بلدان العالم الثالث ، فهي صاحبة مصلحة في ذلك ، باعتبارها المشتري الأكثر قدرة ليس فقط على الشراء ، ولكن على الانتفاع بما يُشترى ، وتطويره في إطار مخططات تدويل النشاط الاقتصادي ، وإدماج دول العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي . ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نذكر مشروعات مقايضة ديون العالم الثالث بأصول القطاع العام . ذلك أنها تستهدف في ظاهرها حل مشكلة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث ، بينما تؤدي في الواقع إلى استيلاء الشركات الدولية على الأصول الانتاجية لهذه البلدان بثمن بخس .

لعله قد ظهر لكم مما تقدم أن الدعوة العالمية إلى الخصخصة والتحرير الاقتصادي في بلادنا ليست دعوة بريئة تماماً ، وأن وراء انتشارها الواسع عوامل ليست

كلها مما يمكن وصفه بالعوامل المنطقية أو الموضوعية ، خاصة من منظور بلاد في حالة تخلف ، أو تسعى للخروج منه . وبعد أن تعرضنا للسياق الذي برزت فيه تلك الدعوة ، سوف أحاول أن أبين موقفي منها استناداً إلى ثلاث مجموعات من الشواهد والاعتبارات ، وهي :

أ) الشواهد التاريخية حول دور الدولة ودور السوق في مراحل الخروج من التخلف .

ب) *الشواهد المعاصرة حول دور الدولة ودور السوق في دول العالم الثالث ، وبالذات* في مصر الدولة العربية التي أعرف عنها أكثر من غيرها .

ج) اعتبارات نظرية وعملية بشأن اقتصاد السوق والرأسمالية المحلية والكفاءة الاقتصادية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص .

٣ ــ الشواهد التاريخية

يقول المدافعون عن الخصخصة وتحرير الاقتصاد أن التاريخ يبرهن على أن التقدم قد ارتهن بالأخذ بالرأسمالية واقتصاد السوق ، كما حدث قديماً في الدول الصناعية المتقدمة ، وكما حدث في الماضي القريب في الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا ، بينما كان الفشل في إحداث التنمية من نصيب من أخذوا بغير هذا الطريق ، وأقاموا قطاعاً عاماً ، وخططوا اقتصاداتهم ، مثل الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث ، وقد حاولت تمحيص هذا القول ، بالرجوع إلى تلك المرحلة الحاسمة التي تهمنا من تاريخ هذه الدول ، أي المرحلة التي كانت تسعى فيها للانطلاق على طريق التنمية ، فوجدت ما يلي :

أ ــ نلحظ فيما يتعلق بالدول الصناعية المتقدمة ، أن القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر التي شهدت خروج هذه الدول من تخلفها ، والتي تمثل مرحلة الرأسمالية التجارية والتراكم البدائي لرأس المال ، وقد شهدت فكراً وسياسات اقتصادية تدخلية في المقام الأول . فقد كانت المدرسة السائدة آنذاك هي مدرسة التجاريين التي نظرت بعين العطف والرضا إلى نمو قوة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية ، وكانت حجتهم في ذلك أن الدولة القوية والنشيطة في المجال الاقتصادي هي الوسيلة الضرورية لتوحيد الأمم الأوربية ، التي كان معظمها مقسماً إلى دويلات أو ولايات ، تفصل بينها حواجز جمركية صارمة تعوق تدفق التجارة ونموها ، ومن ثم فقد كان توحيد الدولة ضرورة لتوفير شرط هام من شروط التنمية ، **وهو توحيد السوق الداخلي** ، حتى تجد الصناعات الناشئة سوقاً كافية لتصريف منتجاتها . ومن جهة أخرى فإن الدول القوية هي السند في **حماية المصالح الاقتصادية للمجتمع** من منافسة الدول الأخرى .

وقد شجعت السياسة الاقتصادية في تلك الفترة على قيام الاحتكارات في تجارة الجملة وتجارة الصادرات والواردات ، وكانت الحكومة تحمي هذه الاحتكارات . وكانت أحسن وسيلة لتعظيم أرباح التجار الصناعيين في ذلك الوقت هي الحصول من الدولة على حق احتكار هذه الصناعة والتجارة في منتجاتها . وهكذا كان الاحتكار ــ لا المنافسة ــ هو الأساس في تلك الفترة . ولم تتحول الرأسمالية الصناعية إلى معاداة كاملة للاحتكار إلا في نهاية القرن التاسع عشر ، وفي انجلترا فقط ، بعدما نضجت الصناعة وتطورت أساليب الانتاج فيها ، وأصبحت لها ميزة نسبية قوية ومركز تنافسي يصعب تحديه من جانب الدول الأخرى .

ومن معالم تلك الفترة التأسيسية للتقدم الاقتصادي أيضاً الحماية التي كانت تقدمها الدولة للسوق المحلي ، بفرض القيود على الواردات ، ودعم الشركات العاملة في مجال التجارة الخارجية ، وتقييد هجرة العمالة الماهرة إلى الخارج . وكان القصد من ذلك مزدوجاً : حماية الصناعات الناشئة وتمكينها من اكتساب مراكز تنافسية قوية ، وتنمية موارد الدولة ومنع تسرب الفائض الاقتصادي إلى الخارج ليبقى داخل الدولة ويساعد على نمو اقتصادها .

وكان للدولة في تلك المرحلة كذلك دور لم يعد قابلاً للتكرار الآن ، يتمثل في قيام الدولة بغزو دول أخرى ، واستعمارها بقوة السلاح ، واستنزاف ثرواتها لصالح التراكم الرأسمالي والنمو الصناعي في الدولة المستعمرة .

ومن الثابت تاريخياً أن فكر **الليبرالية الاقتصادية** لم يظهر إلا في أواخر القرن الثامن عشر (وفي انجلترا بالتحديد على يد آدم سميث : ١٧٢٣ ــ ١٧٩٠) . بعدما تم التراكم البدائي من خلال الرأسمالية التجارية والاستعمار ، وبعدما ظهرت الصناعات الحديثة وتطورت وراء أسوار الحماية ، وبعدما اكتسب الاقتصاد مركزاً تنافسياً قوياً . ومن اللافت للنظر أن هذه الدعوة الجديدة للأخذ بنظام السوق الحر باعتباره النظام الطبيعي ، ورفع يد الدولة عن الحياة الاقتصادية ، وعدم الخوف من التناقض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة اعتماداً على اليد الخفية التي توفق بينهما ، لم تجد استجابة تُذكر لا في ألمانيا ولا في الولايات المتحدة ، في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل

القرن التاسع عشر ، عندما كان كل منهما في مرحلة متخلفة بالقياس إلى كل من انجلترا وفرنسا .

فقد رفض الألمان هذا الفكر الليبرالي ، واعتبروه ستاراً أيديولوجياً لحماية المصالح الانجليزية والفرنسية في ذلك الوقت ، وتمسكوا بمبدأ التدخل والحماية من جانب الدولة ، وبلوروا **مفهوم القومية الاقتصادية** ، وتوصلوا إلى صياغات أكثر إحكاماً لنظرية حماية الصناعة الناشئة ، وتبريرات قوية لرفض مبدأ التجارة الحرة . وحدث تطور مماثل في الولايات المتحدة ، حيث أخذت السياسة الاقتصادية طابعاً تجارياً ، نسبة إلى المدرسة التجارية ، باعتبار ذلك هو الأنسب لمرحلة التطور التي كانت تمر بها في ذلك الحين ، وأنه ضمانة ضرورية لوضع أسس التقدم الصناعي فيها ، مثلما حدث في انجلترا وفرنسا من قبل . وقد سارت اليابان أيضاً على نفس المنوال منذ بداية نهضتها الحديثة في عام ١٨٦٨ ، حيث قامت الدولة فيها بدور نشيط ، ولم تدع الأمور لقوى السوق وحرية التجارة ، وإنما بادرت بإقامة العديد من المشروعات الانتاجية ، كما أنها مارست الاستعمار في فورموزا وكوريا وأجزاء من منشوريا .

أليس في ذلك درس هام لنا ، وهو أن ما يصلح لدولة نمت وتطورت ، لا يصلح لدولة مازالت متخلفة وتسعى لكسر حاجز التخلف ، وأن قوى السوق والمبادرات الخاصة لا تقدر بمفردها على تغيير المسار من التخلف إلى التقدم ، ولا مناص من الاستعانة على ذلك بقوة الدولة وتدخلها في سير الحياة الاقتصادية ؟

ب ــ ويكاد التاريخ يعيد نفس الدرس ، عندما نتأمل كيف خرجت الدول الآسيوية حديثة التصنيع من تخلفها . دعنا نركز النظر على دولة من هذه الدول وهذه تايوان ، ونفحص خصائص السياسات الاقتصادية التي اتبعتها في تلك المرحلة المهمة من منظور تنميتها ، وهي المرحلة من أوائل الخمسينيات حتى منتصف الستينيات . فالثابت من شهادات المراقبين الغربيين أن حكومة تايوان لم تأخذ في تلك الفترة اطلاقاً بسياسة الاقتصاد الحر في تحقيق التنمية ، وإنما تدخلت الحكومة دائماً وبقوة في الميدان الاقتصادي ، وألزمت نفسها بخطط اقتصادية . ولم يقتصر تدخل الدولة آنذاك على التدخلات غير المباشرة من أجل تحسين المناخ الاقتصادي أمام المستثمر الخاص ، أو من أجل تصحيح فشل السوق ، وتوفير خدمات البنية الأساسية . لقد تجاوزت الدولة

في تايوان المهام الاقتصادية التقليدية ، وتعدتها إلى إعادة توزيع الثروة من خلال اصلاح زراعي صارم ، واقامة الكثير من الصناعات في صورة شركات قطاع عام ، ومازال العديد منها قائماً حتى الآن ، برغم زحف موجة الخصخصة على تايوان مؤخراً . كما قامت الدولة بالتدخل بوسائل متنوعة لا تختلف كثيراً عن تلك التي اتبعت في الصين الأم الاشتراكية ، من أجل استخلاص أكبر قدر من الفائض الاقتصادي للزراعة وتحويله لتمويل عملية التصنيع . وتشمل تلك الوسائل التوريد الاجباري للمحاصيل بأسعار منخفضة ، ونظام مقايضة الأسمدة بالأرز ، الذي انطوى على فرض ضريبة ضمنية باهظة على الزراعة ، وضريبة الأراضي وغير ذلك من الضرائب على الزراع . هذا فضلاً عن الزام زراع الأراضي المستأجرة من الدولة بدفع ايجار الأراضي في صورة عينية (أرز أساساً) إلى الدولة ، كما اتبع نفس الأسلوب مع المشترين لأراضي الدولة بالتقسيط .

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام ، أن تايوان قد أخذت منذ بداية الخمسينيات بنظام صارم للرقابة على الصرف الأجنبي والرقابة على الواردات ، وتعددت فيها أسعار الصرف تعدداً كبيراً . كما فرضت نظام الحصص الاستيرادية ، علاوة على فرض ضريبة مرتفعة على الواردات ، بقصد الحد من تدفقها إلى تايون حماية للسوق المحلي أمام الصناعات الناشئة . وقد استمرت بعض هذه القيود لتفرات طويلة ، فعلى سبيل المثال ظلت الرقابة على الصرف الأجنبي قائمة حتى عام ١٩٨٧ ، عندما أصبح من حق المقيمين لأول مرة منذ عام ١٩٤٩ ، الاحتفاظ بالنقد الاجنبي واستخدامه كما يشاؤون ، وإن كان قد ظل التمسك قائماً بوضع حد أعلى لمقدار ما يمكن للأفراد والشركات تحويله من نقد أجنبي إلى خارج تايوان .

والدرس المستخلص من دراسة مستفيضة قمت بها مع زملائي في معهد التخطيجط القومي بالقاهرة ، عن خبرة التنمية في الدول الآسيوية حديثةالتصنيع ، هو أن دور الدولة الاقتصادي كان حاسماً خلال مرحلة الخروج من التخلف والانطلاق على طريق التنمية ، وأن هذا الدور كان نشيطاً جداً ولم يقف عند حد التوجيه غير المباشر ، ووضع الأطر والسياسات العامة للقطاع الخاص ، إنما تعداه إلى التدخل المباشر بالاستثمارات العامة والقيود الكمية والأوامر الإدارية . وليس من الممكن اطلاقاً

وصف السياسة الاقتصادية التي سارت عليها تلك الدولة من أجل تحقيق التنمية بأنها سياسة الاقتصاد الحر ، بل إن التنمية كانت تنمية بقيادة الدولة ومشاركتها الفعّالة ، وأن السياسات الاقتصادية كانت أقرب إلى سياسات التجاريين منها إلى سياسات ليبرالية .

جـ ــ نأتي اخيراً إلى **الدول الاشتراكية** ،التي توجهت مؤخراً إلى الأخذ بنظام اقتصاد السوق ، والسماح بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، والانفتاح على السوق الرأسمالي العالمي والاندماج فيه . وقد راجت الكتابات التي تربط بين الانهيار الذي أصاب الكتلة الشرقية وبين أخذها بتنظيم اجتماعي معين للإنتاج والادارة الاقتصادية ، وهو النظام المعتمد على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتخطيط ، وبناءً على ذلك انطلقت الدعوات المحذرة لدول العالم الثالث من العواقب الوخيمة لاستمرار بعضها بالاحتفاظ بالقطاع العام والتخطيط ، وتزايدت الضغوط من أجل الاسراع بالخصخة وتحرير اقتصادات هذه الدول من التدخلات الحكومية .

وفي تقديري أن من الخطأ الاستشهاد بما يجري الآن في الدول الاشتراكية ، ودعوة دول العالم الثالث لمراجعة سياساتها الاقتصادية في ضوئه ، وحثها على محاكاة السياسات الجديدة التي شرعت هذه الدول في تطبيقها . فهذا يتعارض مع المبدأ الأساسي الذي سبق أن أكدنا عليه وهو **نسبية السياسات والنظم الاقتصادية في الزمان والمكان** . فما يصلح لروسيا الآن بعد أكثر من سبعين سنة من التطور الاقتصادي ليس بالضرورة صالحاً للدول العربية وغيرها من دول العالم الثالث التي مازالت تسعى لاجتياز حاجز التخلف .

وإذا كان لنا أن نستخلص دروساً تفيد التنمية ، فيجب أن نركز على المراحل الأولى للتنمية في الاتحاد السوفييتي . فمن الثابت أنه بفضل القطاع العام والتخطيط وغير ذلك من السياسات الاقتصادية ، استطاع الاتحاد السوفييتي تحقيق معدلات تنمية مرموقة ، وأمكنه بناء هياكل اقتصادية جديدة ، ساعدته على رفع مستوى معيشة كل السكان رفعاً ملموساً بالقياس إلى حالتهم قبل ثورة ١٩١٧ ، وتحقيق ارتقاء ملموس في الجوانب الإجتماعية والثقافية ، فضلاً عن أن ما تحقق من تنمية قد مكن الاتحاد السوفييتي من هزيمة النازية ، وغزو الفضاء ، والتحول إلى قوة عظمى يُحسب لها ألف

حساب ، ومد يد العون إلى الحركات الوطنية في العالم الثالث ، ومساعدة الكثير من دوله على وضع أسس التنمية .

والتطورات الحالية في الاتحاد السوفييتي وغيره من دول شرق أوروبا ليس لها صلة في الحقيقة بقدرة هذه الدول على التخلص من التبعية والتخلف ، وبناء التنمية المستقلة والانطلاق على طريقها . فهذه الانجازات قد تحققت وظهرت ثمارها لفترة تربو على سبعين عاماً في الاتحاد السوفييتي وأربعين عاماً في دول شرق أوروبا ، وهذا ما يهم العالم الثالث في المقام الأول . ولكن هذه التطورات تتصل بقضية أخرى مازال العالم الثالث بعيداً عنها ، وإن كان من الضروري ألا يتجاهلها وأن يضعها في حسبانه من الآن ، وهي قضية **قدرة النظام على التكيف ، وطاقته على التجدد الذاتي ، بعد أن تمكن لفترة غير قصيرة من التقدم والانجاز** . أنها مشكلة المحافظة على تقدم تحقق بالفعل ، وليست مشكلة خلق الظروف المواتية للتقدم ابتداء كما هو الحال في بلادنا .

والأسباب الجوهرية لهذه المشكلة لا تكمن في التخطيط والقطاع العام بذاتهما ، وإن كانت قد انعكست عليهما سلبياً ، وإنما يجب البحث عنها في الإطار العام السياسي والاجتماعي الذي جرى فيه التخطيط ، وعمل فيه القطاع العام . وهي تتمثل ، كما سبقت الاشارة ، في نظام الحكم اللاديمقراطي ، والمركزية المفرطة في ادارة المجتمع ، وغياب الحريات والحقوق السياسية ، وهي أمور إن جاز جدلاً تبريرها في الفترات الاستثنائية كفترات الحروب والثورات ، فلا يمكن تبرير استمرارها في الفترات الطبيعية ، أو بعدما يكون المجتمع قد حقق تطوراً هيكلياً في أنماط الإنتاج والحياة بوجه عام . إن استمرار هذا النظام السياسي هو الذي حرم المجتمع من فرص التصحيح المبكر للأخطاء والانحرافات ، وسلبه القدرة على تطوير علاقات الإنتاج . وغيرها من الأطر المؤسسية ، بما يتلاءم مع التطور الذي حدث في قوى الإنتاج ، ومن هنا تراكمت الأخطاء وظلت نفس الهياكل والآليات الاقتصادية والسياسية القديمة قائمة برغم عدم ملاءمتها ، وأخذ الفساد يدب في أوصال القطاع العام ، وأصاب العجز التخطيط ، مع انفراد قلة انفصلت عن الجماهير ولم تعد تشعر بمعاناتها وطموحاتها ، وكان طبيعياً أن يؤدي ذلك كله إلى تدهور الأداء وتوقف النمو الاقتصادي في النهاية .

والدرس المُستفاد من خبرات الدول الاشتراكية ، **ليس أن القطاع العام**

والتخطيط شران يجب اجتنابهما ، وإنما أن أداء هاتين الوسيلتين رهن بالسياق العام السياسي والاجتماعي الذي تعملان فيه ، فبرغم (أن بالامكان احراز تقدم كبير في المراحل الأولى للتنمية في إطار غير ديمقراطي كما ثبت من خبرات تلك الدول ، بل ومن خبرات الدول الصناعية المتقدمة وخبرات الدول الآسيوية حديثة التصنيع) . إلا أن مثل هذا التقدم يصبح من الصعب المحافظة عليه ، وعلى قوة الدفع التي تولده ، إذا لم يسارع المجتمع بعد تلك الفترة الابتدائية بتعديل أطره السياسية في اتجاه ديمقراطي . والحقيقة أن الفارق بين تنمية سريعة في البداية لا تلبث أن تأخذ في التعثر وتنتهي إلى التوقف ، وبين تنمية أبطأ ولكن تتوافر لها القدرة على التواصل والاستمرار لفترات طويلة ، يتمثل في وجود آليات ديمقراطية للمشاركة في اتخاذ القرار والتخطيط والمتابعة والمراقبة أو في غياب تلك الآليات ، وأعتقد أن هناك ما يشبه الاجماع الآن على أن السلامة هي في وجود الديمقراطية في دول العالم الثالث ، حتى لو أدت إلى تنمية أبطأ ، فخير للتنمية أن تبدأ بطيئة وتتواصل بفضل الديمقراطية ، بدلاً من أن تبدأ سريعة ثم تتعثر أو تتوقف في ظل التسلط والاستبداد .

ولذلك فالذي تطرحه خبرات الدول الاشتراكية في حقيقة الأمر ليس وضع القطاع العام في مواجهة القطاع الخاص ، أو وضع الاقتصاد المخطط في مواجهة اقتصاد السوق ، فهذه ليست بدائل حقيقية كما سنرى فيما بعد . ولكن الذي تطرحه تلك التجارب حقاً على دول العالم الثالث ، هو أن **كسر حاجز التخلف يحتاج إلى قيادة الدولة والقطاع العام والتخطيط ؛ ولكن ذلك الأسلوب في التنمية معرَّض للفشل إذا لم يواجه ميل الدولة للطغيان والاستبداد (بفعل ما يوضع تحت يدها من امكانات وسلطات اقتصادية ضخمة) بقوة مضادة وهو قوة الشعب من خلال الآليات الديمقراطية للمشاركة والحكم والمراقبة** ، ومن الواضح لنا أن ذلك شرط أساسي للنجاح حتى عندما تُتاح لقوى السوق وللقطاع العام مساحة غير صغيرة للحركة ، كما يُستفاد من خبرة بولندا ويوغسلافيا .

وليس معنى تأكيدنا على أهمية وجود الآليات الديمقراطية للحكم واتخاذ القرارات ، تبرئة السياسات الاقتصادية وممارسات التخطيط في الدول الاشتراكية (سابقاً) من الخطأ . فلا شك أن أخطاء غير هينة قد وقعت . ومن اهم أمثلتها تجميد

الأسعار لفترات طويلة بغضِّ النظر عن تطورات الأجور والإنتاج ، والمغالاة في المركزية في التخطيط ، واتخاذ القرارات خاصة بعد السنوات الأولى للتنمية ، وغياب التناغم الصحيح بين زيادة الإنتاج وزيادة الأجور والقضاء شبه الكامل على المشروعات الفردية الصغيرة خاصة في مجالات التجارة والخدمات الاستهلاكية ، وعدم مراعاة التكاليف الاقتصادية للإنتاج ، والفصل شبه الكامل بين قطاع الإنتاج المدني وقطاع الإنتاج العسكري ، والغياب الكامل للمنافسة . ولكن ما أود التأكيد عليه هو أن وجود الآليات الديمقراطية كان سيحول دون تفاقم بعض هذه الأخطاء ويعمل على تصحيح البعض الآخر . وإن لم يكن ممكناً ضمان كامل بمنع ظهورها أو ما يؤدي إلى تصحيحها بالكامل ، بدليل وجود مثل هذه الأخطاء في السياسات وتكررها في النظم الديمقراطية في الغرب .

٤ ــ الشواهد المعاصرة

إن سياسات الخصخصة وتحرير الاقتصاد ليست سياسات جديدة تماماً ، وقد دأبت الدوائر الرأسمالية على حض الدول المتخلفة على الأخذ بها سواءً بالأسلحة الفكرية أو بأسلحة الضغط الاقتصادي . وهذه السياسات ليست إلا امتداداً للسياسات التي طالما نادى باتباعها صندوق النقد الدولي تحت مسمى سياسات التثبيت الاقتصادي ، والبنك الدولي تحت مسمى سياسات التغير الهيكلي ، ولما كانت دول كثيرة في العالم الثالث قد طبقت تلك السياسات خلال العقدين الماضيين ، فمن المهم الوقوف على نتائج تلك السياسات ؛ فإن كانت خيراً ، كان لها أن تستمر في تعاطيها وتتوسع في تطبيقها ، وإن كانت شراً ، وجب الاقلاع عنها والبحث عن بديل أفضل . ومعيار الخير والشر هنا ليس معياراً أخلاقياً ، وإنما هو المعيار الموضوعي المتمثل في قدرة تلك السياسات على مساعدة الدول التي تطبقها على اجتياز التخلف ، واطلاق القوى الكامنة في المجتمع ، وتمكينها من الانطلاق على طريق التنمية المتواصلة ذاتياً .

وحتى لا أطيل عليكم ، فسوف أعرض لتجربة دولة نامية عربية واحدة مع سياسات التحرير الاقتصادي ، وهي مصر ، لقد أخذت مصر بهذه السياسات منذ أوائل السبعينيات تحت مسمى الانفتاح الاقتصادي ، واستمرت تتوسع في تطبيقها حتى الآن ، خاصة بعد ابرام اتفاقيتين للتثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في في ١٩٨٧ و١٩٩١ . والحقيقة أن مصر لا تمثل حالة شاذة في هذا الصدد ؛ حيث لا تختلف نتائج تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي فيها كثيراً عما هو مُلاحظ في غالبية دول العالم الثالث الأخرى التي أخذت بهذا النوع من السياسات .

ودون الدخول في تفاصيل عديدة ، واعتماداً على دراسات سابقة قمت بها مزودة

بالأسانيد الاحصائية ، يمكن القول بأن مثل هذه السياسات لم تسفر ، طوال ما يقرب من عشرين عاماً ، عن خطوات ملموسة للخروج من التخلف ، والانطلاق على طريق التنمية والاستقلال ، برغم ما تدفق على مصر من موارد خارجية ، خاصة خلال عقد السبعينيات .

لقد عجز الاقتصاد المصري عن تحقيق زيادات تُذكر في الإنتاج الحقيقي طوال فترة الانفتاح . وبرغم أن التقديرات الرسمية الحديثة تشير إلى معدلات نمو للناتج المحلي الاجمالي تصل إلى ٥٪ أو ٦٪ سنوياً ، فإن التقديرات غير الرسمية تفيد تناقص الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، أو على أحسن الافتراضات تناقص متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي مازال في السنة بحدود ٦٥٠ دولاراً أمريكياً (أي حوالي ١٨٨ ديناراً كويتياً) ، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المتوسط بنحو ١ر٤٪ في عام ١٩٩١ ، وبنحو ٠,٥٪ في العام الحالي .

ومن جهة أخرى ، فإن معدلات التضخم مازالت مرتفعة وتأكل دخول الفقراء ومحدودي الدخل ، وتعيد توزيع الدخل لصالح الأغنياء . ويُقدر معدل التضخم السنوي حالياً بنحو ٣٥٪ رسمياً ، وبنحو ٤٠٪ طبقاً لبعض المصادر غير الرسمية . وقد تزايدت أعداد المتعطلين في السنوات الأخيرة ، على نحوٍ أصبح يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة ، حيث تصل نسبة البطالة إلى ما يقرب من خمس قوة العمل ، وتفاقمت مشكلة الديون الخارجية إلى حد يُنذر بكارثة محققة تمكنت الحكومة من تفاديها — ليس بتحسن الأداء الاقتصادي — وإنما بفضل أدائها السياسي والعسكري خلال أزمة احتلال الكويت وحرب تحريرها ، فضلاً عن استعدادها الأكبر لتقبل توصيات الثالوث غير المقدس : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالة المعونة الأمريكية ، مادامت راغبة في الأخذ بسياسات بديلة للاصلاح والتنمية .

أما على المستوى الاجتماعي فإن النسيج الاجتماعي آخذ في التهتك تحت وطأة البطالة والتضخم ، وتقليص الدعم والانفاق الاجتماعي الضروريين ، والتفاوتات المتزايدة في توزيع الدخول والثروات واستشراء الفساد والطفيلية . كما تفاقمت الجريمة ، وانتشر الادمان ، وتصاعدت موجات استخدام العنف في المجتمع ، وعلى الصعيد السياسي الداخلي ، أدى غياب النمو الاقتصادي وتدهور الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية إلى زيادة تمسك السلطة الحاكمة بالقوانين الاستثنائية سيئة السمعة وغيرها من الاجراءات المقيدة للحريات ، وعلى رأسها قانون الطوارئ . أما على الصعيد السياسي الخارجي ، فقد ازداد الاعتماد على الخارج وتفاقمت التبعية .

وإذا كان الحال كذلك ولما تكتمل عملية التحرير ، ومازالت عملية الخصخصة في أول الطريق ، فما بالك إذا تم التوسع في تطبيق هذه السياسات حسبما هو متفق عليه مع المؤسسات الدولية ؟ إنني أعتقد أنه لا خير يُرجى من هذا الطريق ، ليس فقط في ضوء تجربتنا خلال عقدين من الزمان ، ولكن في ضوء المعطيات الخاصة **بطبيعة السوق وطبيعة الرأسمالية المحلية** في مصر ، وفي معظم البلدان العربية وبلدان العالم الثالث .

فالسوق في بلادنا مجزأ وغير مترابط . فهو ليس سوقاً واحدة وإنما هو عدة أسواق ، لكل منها خصائصها وقواعد عملها المتميزة . ومن هنا فإن المعلومات نادراً ما تتدفق بين أطراف التعامل بسهولة أو بتكافؤ ، كما تكثر الاحتكارات ، ولا تعكس الأسعار حساسية معقولة لتغيرات العرض والطلب ، وترتفع هوامش الربح في بعض الحالات إلى معدلات عجيبة . كما أن قوى السوق لا تعمل بكفاءة في حالة الاقتصاد المتخلف . ووضع الاقتصاد المتخلف من هذه الزاوية أقرب إلى وضع الاقتصاد المتقدم عندما يمر بحالة أزمة اقتصادية تعجز قوى السوق عن حلها . وتتدخل الدولة لمساعدة الاقتصاد على عبور الأزمة . والسبب في ذلك هو أنه كلما **اتسعت الفجوة بين العرض والطلب كلما عجزت قوى السوق عن العمل** . وحالة الأزمة ليست إلا تلك الحالة التي يتسع فيها الفارق بين العرض والطلب اتساعاً عظيماً ، يؤدي إلى توقف آليات السوق عن العمل . وإذا لم تتدخل الدولة لتضييق تلك الفجوة ، فإن المفعول التراكمي لقوى السوق يزيد الأمور تأزماً بمرور الوقت ، أضف إلى ذلك أن السوق لا يولد الدوافع الكافية لبناء اقتصاد وطني مستقل ، على ما سيأتي بيانه .

والقطاع الخاص أو الرأسمالية المحلية في بلداننا لا تقدر في مجملها على تحقيق التنمية ، حتى عندما تُقدم لها الامتيازات السخية من جانب الدولة ، وتتوفر لها الحماية من المنافسة الأجنبية ، ولا يرجع ذلك إلى **عيوب أخلاقية** في الرأسماليين ، وإنما يرجع إلى **عيوب خلقية** متصلة بظروف النشأة والتطور في ظل الاستعمار أو الهيئة الأجنبية .

فقد جعلها ذلك تنصرف عن النشاطات الإنتاجية في معظم الأحيان ، مفضلة النشاطات التجارية والخدمية وأعمال الوكالات والسمسرة ، ناهيك عن الأنشطة الطفيلية . كما أنها رأسمالية لا تتصور وجوداً مستقلاً لنفسها ، تعتمد فيه على نفسها ، وإنما ترى نفسها عادة في ارتباط مع الرأسمالية الأجنبية ـــ وكيلاً لها أو شريكاً ضعيفاً معها . ومن جانب آخر فإن هذه الرأسمالية تعزف عن تحمل مخاطر الاستثمارات الصناعية ، وتفضل المجالات المأمونة سريعة العائد ، ولا تتسم بتلك السمات التي ميزت الرأسمالية الغربية في فترة النمو الأولى ، مثل حب الادخار والبحث عن الاختراعات ، والاقبال على المخاطر والاستعداد لتحمل الخسائر .

وبالرغم من كثرة حديثهم عن قوى العرض والطلب وحرية الأسواق والتجارة ، فإن الرأسماليين المحليين هم أول من يطلب الحماية من المنافسة الأجنبية ، ويسعى للحصول على دعم الدولة . وعندما تلحقهم الخسارة ، فإنهم يعملون على نقل عبئها إلى الدولة ويطالبون بتعويضهم عن تلك الخسائر . وعندما تتراكم عليهم الديون لصالح بنوك ، فإنهم يلتمسون عون الدولة في اسقاط تلك الديون ويطلبون أن تتحملها الدولة عنهم . وبالاضافة إلى ما تقدم فإن عجز الرأسمالية المحلية في بلادنا عن تحقيق التنمية ، يرجع أيضاً إلى عدم توفر أحد الظروف الهامة التي مكنت الرأسمالية الغربية من النجاح في الماضي ، وهو امكان استعمار دول أخرى ونهب ثرواتها ، وتحويل فائضها الاقتصادي لتغذية التراكم الرأسمالي ، ومن ثم النمو الاقتصادي في البلد المستعمِر .

وهذا التعميم بشأن الرأسمالية المحلية في بلادنا لا يعني أن كل الرأسماليين عازفون عن النشاط الإنتاجي أو أن بعضهم لا يخاطرون بأموالهم في الاستثمار الصناعي ، فلا شك بوجود مثل هؤلاء ، الذين يجب الحرص عليهم وتشجيعهم ورعايتهم حتى تستفيد التنمية من جهودهم بشكل أكبر ، ولكن المقصود أن الرأسمالية المحلية في مجملها لا تقدر وحدها على توليد قوة الدفع الكبيرة اللازمة لاحداث التنمية في مجتمع متخلف . وما يكون من شروط تعظيم مساهمة الرأسمالية المنتجة في التنمية في بلادنا ، قيام قطاع إنتاجي يسندها من أمام أو من خلف ، ووجود إطار عام لحركتها ، وهو ما يُطلق عليه الخطة .

في ضوء هذا التشخيص لطبيعة السوق وطبيعة الرأسمالية المحلية في بلادنا ، يمكن

أن نفهم لماذا ظهر التخطيط ، سواءً سارت الدولة على طريق التحول الاشتراكي كما حدث في الستينيات في مصر وسوريا والجزائر ، أو كانت الدولة كارهة تماماً للفكرة الاشتراكية مثل السعودية وبقية دول الخليج . فتدخل الدولة من خلال القطاع العام والتخطيط ، وغير ذلك من الصور غير التقليدية للتدخل ، إنما كان سداً لفراغ لم يستطع اقتصاد السوق والقطاع الخاص سده لسنوات طويلة . ومن البديهي أنه لو كانت قوى السوق والمبادرات الخاصة قادرة على احداث التنمية ، لما ظهرت الحاجة أصلاً إلى التخطيط وتدخل الدولة في الاقتصاد من أجل إحداث تلك التنمية .

٥ ــ اعتبارات نظرية وعملية

اقتصاد السوق والتنمية

إن الاقتصاد المتخلف إذا ما تُرك لحاله ، أي للتحرك وفق ما تمليه آليات السوق في ظل الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي ، فإن الركود الذي يعاني منه سوف يستمر ، وسوف يُعاد إنتاج التخلف وتتكرس التبعية . وهذه الحقيقة لم تغب عن بعض الاقتصاديين المعتدلين في الغرب . ونكتفي بالرجوع إلى ما توصل إليه أحدهم في هذا الشأن في أواخر الخمسينيات ، وهو الاقتصادي الشهير جونار ميردال .

لقد أدرك ميردال أن قوى السوق إذا ما تُركت وشأنها ، فإنها تميل إلى محاباة الدول الأغنى من جهة والأقاليم الأغنى داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى . وقد أوضح أن هذا الميل كامن في آليات السوق ، بفعل الظاهرة التي أطلق عليها **العلية الدائرة** ، أي المفعول التراكمي لقوى السوق غير المقيدة الذي يتزايد أثره السلبي كلما انخفض مستوى التطور الاقتصادي للدولة . وبقول آخر ، فإن آليات السوق الحرة تجعل التقدم يؤدي إلى المزيد من التقدم ، كما تجعل التخلف يؤدي إلى المزيد من التخلف .

ولذا فقد رأى ميردال أنه لا مناص من وجود خطة قومية وسياسات قومية للتنمية ، بمعنى أن هذه الخطة وتلك السياسات تركز على بناء الدولة وعلى مصالحها القومية ، وتستهدف تحقيق فرصة متكافئة لنمو الدولة وتحسين مستواها الاقتصادي بالمقارنة مع الدول الأخرى . وقد ذهب ميردال في دعوته **للقومية الاقتصادية** إلى حد القول بأنه ليس على الفقراء حرج إذا لم يراعوا من الظروف الدولية إلا ما يخدم مصالحهم ، وأن القومية الرشيدة أو العاقلة ضرورية لبدء العملية التراكمية التصاعدية

التي لا تقوم التنمية في غيابها . والقومية في رأيه لها دور هام في عملية التوحيد القومي للدول حديثة الاستقلال ، من حيث أنها تكثف الجهود الوطنية ، وتعمل على حشد طاقات الجماهير والهامها وتوجيهها نحو هدف عام .

ومهمة الدولة ، في رأي ميردال ، هي أن تقوم بقيادة عملية التنمية من خلال مجموعة من التدخلات في جهاز الأثمان ، تؤدي في مجموعها إلى تعديل قوى السوق في الاتجاه الكفيل باعطاء دفعة كبرى للأمام للعملية التراكمية للتطور الاقتصادي والاجتماعي . فجهاز الأثمان في دولة متخلفة هو جهاز لا يمكن وصفه بالرشادة ، حيث أنه — في رأيه — جزء من كل غير رشيد هو اقتصاد الدولة المتخلفة ذاته . ولذا لا يمكن الاعتماد على مؤشرات جهاز الأثمان في دولة متخلفة ، وإنما الواجب تعديله باستمرار من خلال تدخل الدولة ، بما يضمن تسخيره لخدمة الأهداف الاقتصادية الجديدة . وهو في هذا الصدد يشير إلى حقيقة تاريخية نادراً ما يعيها الناس في الدول الرأسمالية المتقدمة . وهي أنه من خلال عملية طويلة وتدريجية من التنظيم العام والخاص للأسواق ، نجحت هذه الدول في جعل جهاز الأثمان خادماً لها ، لا سيداً مسيطراً عليها . وهذا على عكس ظن الكثير من الناس بأن الأسعار في الدول المتقدمة قد تحددت بقوانين العرض والطلب في ظل المنافسة الحرة بين مشروعات حرة . فهذا الظن بعيد عن الحقيقة ، حيث أن الأسعار لا تتحدد بقوى السوق وحدها ، وإنما بمؤثرات أخرى متعددة ذات طابع مؤسسي وسياسي . ومن هنا فقد وصف ميردال ما تعارف الناس على أنه أسعار السوق بأنها **أسعار سياسية** .

ومن هنا يمكن القول بأن التدخل في جهاز الثمن هو أمر وقع في الماضي ومازال يقع في الحاضر ، أكثر منه دعوة مستحدثة . وقد تضمنت دعوة ميردال الدول المتخلفة للتدخل في قوى السوق ، وتعديل جهاز الأثمان ، ورفض النصائح التقليدية بعدم التدخل في التجارة الخارجية والصرف الأجنبي ، بل إنه اعتبر أن هذه النصيحة ليست إلا دعوة للتخلي عن هدف التنمية الاقتصادية لهذه الدول . وأخيراً ، فإن ميردال لا يرى تعارضاً بين تدخل الدولة لدفع عملية التنمية وبين احتمالات نمو القطاع الخاص . وفي هذا الشأن يقول إنه إذا نجحت دولة متخلفة في بدء العملية التراكمية التصاعدية للتنمية الاقتصادية من خلال قيادة الدولة للتنمية وتدخلها في الحياة

الاقتصادية ، فإنها ستكون قد أوجدت حيزاً أكبر ــ لا أقل ــ للقطاع الخاص فيها .

وتبقى بعد ذلك نقطتان فيما يتصل بعلاقة الدولة بالسوق أو جهاز الأثمان :

أ ــ النقطة الأولى ، تتصل بمسألة **الآثار الخارجية** (أو الخارجيات) للمشروعات ، والتي تجعل العائد الخاص للمشروعات مختلفاً عن العائد الاجتماعي لها ، لأن أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج في السوق لاتعكس بصدق نفقة الفرصة البديلة لها بالنسبة للمجتمع . كما تتصل بطبيعة القرارات الاستثمارية ، وما تنطوي عليه الاستثمارات المطلوبة لإحداث تغيير جذري في المسار الاقتصادي ، من ضخامة في الحجم ، ومن أفق زمني طويل ، ومخاطر قد يعجز المستثمر الخاص عن التعامل معها ، في حين أن تعامل الدولة معها كبرنامج متكامل يعطي فرصة أكبر لتقليل المخاطر ومن ثم لتحقيق هذه المشروعات . إذ يقال إن جهاز الثمن ربما يعمل بكفاءة في حالة التغيرات الحدية في المتغيرات الاقتصادية ، بينما تقل كفاءته كثيراً عندما يتعلق الأمر بتغيرات كبيرة ، كما هو الشأن بالنسبة للاستثمار ، خاصة في ظل عدم قابلية بعض أنواع رأس المال الضروري للتنمية للتقسيم . ومما يذكر أيضاً أن أسواق رأس المال في الدول المتخلفة تتصف بعدم الكمال ولاتحكمها عوامل السعر وحدها ، بل هناك الكثير من القيود والمؤثرات غير السعرية . ولهذا قيل إن **القرارات الخاصة بتحديد معدل الاستثمار وهيكله أخطر من أن تترك لجهاز الأثمان والمبادرات الفردية للمستثمرين** .

ب ــ النقطة الثانية ، هي أن المبالغة في دور الأثمان في تسيير الاقتصاد ليس لها ما يبررها حتى في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ، وذلك في الظروف الطبيعية لا في ظروف الأزمات والحروب . إذ يقدر أن ما بين ثلث ونصف الموارد القومية (الإنفاق العام) إنما يتم التصرف فيها من جانب الدولة المتقدمة **بقرارات سياسية** وليس وفقاً لقوى السوق . ولا يخفى أن التصرف في هذا الكم من الموارد بقرارات سياسية ، لابد وأن يكون له تأثير ما على قوى السوق وحركة الأسعار المتقدمة لاترضى بحكم السوق في حالات كثيرة ، وتتدخل لتعديل ذلك الحكم في الاتجاه الذي تفضله ، كما في حالة دعم الإنتاج

الزراعي ، وفرض نظام حصص على واردات بعض السلع من دول العالم الثالث ، والرقابة على تحويلات النقد الأجنبي . كما أنها لاتقبل كذلك بحكم المزايا النسبية في مجال التجارة الخارجية فيما بينها . وما زالت رحلة الرئيس الأمريكي بوش إلى اليابان في الشهر الماضي ماثلة في الأذهان ، وقد كان أحد أغراضها الرئيسية استخدام النفوذ أو الضغط السياسي لزيادة مبيعات السلع الأمريكية في اليابان .

الكفاءة الاقتصادية وملكية وسائل الإنتاج

كثيراً ما تستند دعوة الخصخصة إلى القول بأن القطاع الخاص أكفأ اقتصادياً من القطاع العام ، ومن ثم فإن الإنتاج القومي سوف يزداد إذا ما تحولت المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة . ومثل هذا القول يجب أن يؤخذ بشيء غير قليل من الحذر . ذلك أن الافتراض الكامن وراء هذا القول هو أن تغيير شكل الملكية من العام إلى الخاص يرفع الكفاءة . وهذا الربط بين الملكية والكفاءة موضع نظر على أحسن الافتراضات .

فليست كل المشروعات العامة خاسرة ، وليست كل المشروعات الخاصة رابحة . والعبرة في النهاية هي بطبيعة السوق الذي يعمل فيه المشروع . وسوف أكتفي بمثال واحد مأخوذ من الدراسات الدولية الذي يعمل فيه المشروع. وسوف أكتفي بمثال واحد مأخوذ من الدراسات الدولية المقارنة لشركات الطيران الدولية . فقد اتضح من عينة أخذت في منتصف الثمانينات أن شركة الخطوط الجوية البريطانية لم تكن تدار بكفاءة ، بينما ظهر أن أكفأ شركة هي شركة الخطوط الجوية الكندية . ولما كانت الشركتان من شركات القطاع العام ، فلم يكن من المنطقي إرجاع الفارق في الكفاءة إلى طبيعة الملكية . وظهر أن الفارق يرجع أساساً إلى غياب المنافسة في معظم الخطوط التي تعمل عليها الشركة البريطانية (حيث تحكمها اتفاقات خاصة بعدد الشركات العاملة وأسعار التذاكر وطاقة التشغيل) ، بينما كانت المنافسة متوافرة في سوق الطيران في أمريكا الشمالية التي تعمل عليها الشركة الكندية .

ومن النتائج المهمة أيضاً في هذا الصدد ما لاحظته بعض الدراسات على المشروعات التي تحولت ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص . وهو أن ذلك

التحويل لاينتج عنه رفع كفاءة المشروعات الخاصة أو المخصخصة . فقد كان التفوق في الأداء من نصيب الشركات العامة في بعض أسواق الكهرباء في أمريكا وأسواق التأمين في ألمانيا .

فالملكية إذن ليست هي المحدد للكفاءة . وإنما تتوقف الكفاءة على البيئة الاقتصادية والسياسية التي تعمل فيها المشروعات . ولاشك أن جانباً من انخفاض الكفاءة في شركات القطاع العام في مصر مثلاً كان يرجع إلى القيود الكثيرة التي فرضتها الدولة عليها فيما يتعلق بالإنتاج والأسعار والعمالة وتمويل الاستثمارات . وعندما خفت هذه القيود في السنوات الأخيرة ارتفع عدد الشركات الرابحة ، كما انخفضت خسائر بعض الشركات الخاسرة . ومن جهة أخرى علينا أن نذكر أيضاً أن مشروعات القطاع الخاص عندما تعمل في بيئة اقتصادية وسياسية تكبلها بالقيود من كل جانب ، تتعثر وقد تفلس وتضطر للانسحاب من السوق كلية .

الخلاصة

١ ــ إن تحرير الاقتصاد ليس هدفاً في حد ذاته ، اللهم إلا إذا فهمنا ذلك المصطلح على أنه يعني تخليص الاقتصاد من السيطرة الأجنبية وبناء اقتصاد وطني مستقل . أما إذا فهمنا تحرير الاقتصاد بالمعنى الدارج حالياً ، والذي استخدمناه ضمناً في هذه المحاضرة ، وهو الليبرالية الاقتصادية أو اقتصاد السوق حيث تكون الغلبة لقوى السوق في تحريك النشاط الاقتصادي ، وحيث تتولى الرأسمالية المحلية قيادة التنمية ، وحيث تفتح الأبواب أمام الرأسمالية الأجنبية ، وحيث يقتصر دور الدولة على وضع السياسات والقواعد العامة الموجهة بشكل غير مباشر للنشاط الاقتصادي ... فإن ذلك لايعدو أن يكون وسيلة نقبلها أو نرفضها حسب درجة إسهامها في الهدف الأساسي ، وهو إخراج المجتمع من حالة التخلف وتخليصه من التبعية .

٢ ــ رأينا فيما تقدم أن الرأسمالية المحلية في بلادنا العربية ، وفي معظم بلاد العالم الثالث ، لاتقدر في مجموعها على الاضطلاع بالمهام الجوهرية اللازمة لإخراج الاقتصاد من تخلفه وتبعيته . كما رأينا أن قوى السوق في اقتصاد متخلف ، يعمل في إطار تقسيم العمل الدولي الراهن ، تعجز عن إنتاج الدوافع أو الحوافز الضرورية لإقامة اقتصاد وطني مستقل . لذلك ليس من المقبول أن تترك قيادة التنمية للقطاع الخاص وقوى السوق ، فذلك لن يؤدي إلى تنمية وإنما سيعمل على تعميق التخلف وتكريس التبعية .

٣ ــ إذا كان الأمر كذلك ، فإنني أعتبر أن دعوة تحرير الاقتصاد غير مفيدة لبلادنا . والبديل الطبيعي لقوى السوق والرأسمالية المحلية الذي يطرح نفسه لمهمة **قيادة التنمية** ، ولا أقول الانفراد بعملية التنمية ، هو الدولة . ودور الدولة هنا ليس مجرد وضع استراتيجية عامة وترجمتها إلى سياسات عامة وخطط

تشكل الإطار العام الذي تتحرك فيه كل أطراف العمل **الاقتصادي** ، وإنما يتجاوز ذلك إلى تعديل المؤشرات السعرية بما يحفز على إقامة المشروعات التي يتعذر إقامتها بالمعايير السوقية للربحية الخاصة ، والاشتغال المباشر بالإنتاج من خلال القطاع العام ، والتدخل الإداري في بعض المجالات دفعاً لعملية التنمية وصيانة للنشاط الاقتصادي من الانحراف إلى دروب غير مفيدة .

٤ ــ إن وضع قيادة عملية التنمية بيد الدولة لايعني إغلاق المجال أمام القطاع الخاص المنتج أو أمام قوى السوق . فمطلب التنمية ضخم وتحدياتها كثيرة ، ويجب أن تجند لها كل القوى التي يمكن أن تسهم إيجابياً في تحقيقها . ومن بين القوى التي يجب الحرص عليها وتشجيعها العناصر المنتجة من الرأسمالية المحلية ، بل أنني سأذهب إلى أبعد من ذلك ، بتأكيد أن السياسات العامة للدولة ستكون قد فشلت في جانب مهم من جوانبها ، إذا قصرت في اجتذاب القطاع الخاص المنتج للتنمية ، أو إذا وضعت العراقيل التي تحول دون تعبئة موارده وتوجيهها إلى المجالات التي تتناسب مع حجم هذه الموارد ونوعياتها والقدرات الفنية والتنظيمية لأصحابها . كما أعتقد أن وجود خطة قومية واضحة وقطاع عام قوي يمكن أن يوفر إطاراً صحياً لعمل القطاع الخاص المنتج وازدهاره . ومن المتصور قيام علاقات تكامل وتنافس في نفس الوقت بين القطاعين تعمل في النهاية لمصلحة التنمية القومية المستقلة ، كما يمكن إقامة الكثير من المشروعات الإنتاجية **الجديدة** بمشاركة من المال الخاص والمال العام . وأخيراً ، وحيث لايمكن إدارة كل شيء مركزياً من القمة ، فثمة مجال لابد من إفساحه لتسيير بعض الأمور من خلال السوق ، مع مراقبة مؤشراته بانتظام والتدخل فيها عند اللزوم .

٥ ــ كما أن وضع قيادة عملية التنمية بيد الدولة لايعني إعطاء « شيك على بياض » للحكومة كي تفعل ما تشاء وكيفما تشاء . وإذا كان لنا أن نستفيد من خبراتنا وخبرات من سبقونا ، وأن نحول دون وقوع السلبيات التي ارتبطت في السابق بتدخل الدولة ونشاط القطاع العام والتخطيط ، فإن من الواجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين المجتمع ضد طغيان الدولة وفساد أجهزتها البيروقراطية ، وضد تحول القطاع العام إلى بقرة حلوب للرأسمالية المحلية ، وضد

وقوع الدولة وأجهزتها فريسة للشركات والمؤسسات الدولية . ولا أرى لذلك سبيلاً غير أن تكون نقطة البدء هي **إصلاح الدولة** ذاتها . والمقصود هنا هو تحديث الدولة ومقرطتها .

والتحديث يعني الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع الخطط وفي إدارة مؤسسات الدولة والقطاع العام . وهذا يتطلب ضمن ما يتطلب دعم مؤسسات البحث العلمي والتحامها بمواقع اتخاذ القرارت والإنتاج ، والتطوير الجذري لنظم المعلومات في الدولة حتى توظف المعلومات لخدمة اتخاذ القرارات ، مع إتاحة المعلومات للناس على أوسع نطاق حتى تكون مشاركتهم مستنيرة ، ومن ثم فعالة .

أما **مقرطة الدولة** فالمقصود بها إشاعة الديمقراطية في المجتمع حتى تعبر السلطة الحاكمة تعبيراً صادقاً عن مصالح الشعب ، وحتى يشارك الشعب في اتخاذ القرارات ، وحتى تصبح عملية ممارسة السلطة خاضعة لسيادة الشعب ورقابته ومحاسبته . والمقرطة تتطلب ضمن ما تتطلب تقوية مؤسسات المجتمع المدني ، وإتاحة أوسع الفرص أمامها ، باعتبارها تتيح أشكالاً من التنظيم والعمل تعزز المشاركة والرقابة الشعبية . وعلينا أن نستهدف مقرطة الدولة والمجتمع دون الوقوع في أوهام لامعنى لها حول الديمقراطية . فالأساليب الديمقراطية بطيئة بطبيعتها ، ولاتملك ذلك الحسم الذي تتسم به النظم الديكتاتورية في اتخاذ القرارات . ومن ثم فقد يكون إبطاء النمو الاقتصادي بعض الشيء ثمناً لذلك . والمقابل المأمول لهذه التكلفة هو أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة . كما أن الشعوب ليست منزهة عن الخطأ ، وليس من الضروري أن تأتي مشاركتها في اتخاذ القرارات بحلول سليمة تماماً في كل الأوقات والأحوال . ولكن المقابل المأمول هنا هو أن أخطاء الشعوب قابلة للتصحيح ، بينما أخطاء الحاكم المستبد تميل إلى التراكم ، ويؤدي تراكمها في النهاية إلى انفجارات وزلازل من النوع الذي شهدته الساحة الدولية مؤخراً .

ملخص المناقشات

يمكن تلخيص أهم التعليقات والتعقيبات التي أبداها الحضور تباعاً ، وعقب عليها المحاضر جملة ، كما يلي :

استهل النقاش **الدكتور مهدي السلمان** بالملاحظات التالية :

أ ــ بالرغم من اشتراطه وجود الديمقراطية في المجتمع ، إلا أن الدكتور إبراهيم قد أعطى الحكمة النهائية والكاملة لسلطة الدولة والحكومة . ولنأخذ النظام العراقي مثالاً لأنظمة الحكم السائدة في دول العالم الثالث . فمع الاختلاف النسبي في ظروف العنف والقسوة ، إلا أنه يبقى نموذجاً . فهل يمكن افتراض الحكمة في مثل هذا النوع من الأنظمة بعدما رأينا من تصرفاته ؟

ب ــ لقد أغفل المحاضر المصلحة الشخصية أو الذاتية رغم محوريتها بالنسبة للسلوك الاقتصادي للأفراد . إن المصلحة الشخصية كانت هي المحرك للرأسمالية الغربية ، في الجزء الأخير من القرون الوسطى . كما كان إغفالها هو أحد الأسباب أو العوامل الرئيسية لفشل القطاع العام في الزمن الحديث . هذا بالإضافة إلى أهمية المصلحة الشخصية أو الحوافز الشخصية وفائدتها للمجتمع بشكل عام . فإذا ما تطلبت هذه المصلحة إنشاء مشروعات جديدة فإنه سيكون لها فوائد كبيرة على المجتمع تتمثل في خلق فرص عمل جديدة وزيادة دخل المجتمع والتوسع في الإنتاج .

ج ــ لقد كانت الأمثلة التاريخية التي ذكرت في المحاضرة مفيدة جداً ، سواء المتعلقة بالدول الاشتراكية أو أمريكا وبريطانيا وفرنسا ، أو بالنسبة لتجربة النمور الأربعة في جنوب شرق آسيا . ولكنني أعتقد أن تجربة اليابان هي التجربة الرائدة بالنسبة لنا ، ويمكن اعتبارها مثلاً يجب أن يحتذى في منطقتنا . ولنرجع قليلاً إلى الوراء لاستعراض التجربة اليابانية . لقد طبقت اليابان الحماية وكانت

الصناعة والتنمية الصناعية ، بعد ان اتموا مرحلة التنمية الزراعية ، تبنوا أسلوب التشاور بين ثلاث قوى أساسية : (١) الصناعيون ، (٢) الحكومة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة (MITI) ، (٣) والبرلمان كممثل للشعب . وكانت هذه القوى هي التي ترسم الخطة التأشيرية العامة ،ويترك للقطاع الخاص أن يقرر لنفسه ، ضمن الإطار العام والواسع الذي ترسمه الخطة . وتقوم وزارة التجارة والصناعة بدور المراقب للإطار العام . لذلك أرى بأن اليابان هي النموذج الذي جمع بين أنظمة الحماية والخطط الموضوعة من قبل الحكومة والشرائح الممثلة للمجتمع .

ثم تحدث **السيد عبد الله النيباري** فعبر عن اتفاقه مع ما جاء به المحاضر من أن الخصخصة ليست جيدة بشكل مطلق ، كما أن الملكية العامة ليست سيئة بشكل مطلق . وذلك لأن هناك نماذج من كل منهما فيها النجاح وفيها الفشل .

ثم أوضح أن القبول بالعودة إلى القطاع الخاص ليس لكون هذا القطاع جيد بشكل مطلق . ولكن لكونه أقل سوءاً من الملكية العامة ، وما يرافقها من بيروقراطية وجمود ، في عملية النمو والتطوير في العملية الإنتاجية ، ومن تشوهات في عملية التوزيع . بالإضافة إلى ذلك ـــ في رأيه ـــ يجب أن نذكر انعكاس الملكية العامة في بلادنا على العملية السياسية ، وبالتالي على الرقابة . والمقصود بذلك هو أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج تساعد على تقليص حيز الإصلاح والتطوير الديمقراطي ، بحيث تصبح النقابات المهنية والجمعيات ، مسيرة من قبل الدولة ، وتفرض قياداتها من أعلى . مما يؤدي إلى غياب آليات الرقابة ، وما ينجم عن ذلك من تفشي الفساد والتخلف . وللتخلص من هذا الوضع غير المقبول ، يطرح الأستاذ النيباري آمالاً قد تكون كبيرة بل وربما تكون أوهاماً على حد تعبيره ، بأن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص قد تؤدي إلى :

أولاً : تطوير الإنتاج إلى مجالات أرقى ، ولو بالتجربة والخطأ . إذ قد يبدأ القطاع الخاص بالشيكولاتة والعلك وما شابهها كما ذكر الأخ المحاضر . ولكنه يتطور بحكم السوق ، إلى أن يصل إلى إنتاج السلع الضرورية . فبالرغم مما يرافق هذه

العملية من أنشطة طفيلية ، إلا أن الخصخصة تحدث نوعاً من الديناميكية والتطور . لذلك فهي قد تكون أفضل من القطاع العام .

ثانياً : تحقيق نوع من الاستقلالية قد يؤدي إلى نضوج الطبقة العاملة ، وخلق طبقة عاملة نشيطة ، تعمل على تشكيل منظماتها النقابية ، مقابل صاحب العمل ؛ وتحريك القضايا المطلبية . وهذه الناحية متعلقة بنا في الكويت بشكل خاص . هذا مع العلم أن التطور الاقتصادي في النمور الأربعة لم يكن مرتبطاً بالديمقراطية .

كما أضاف **السيد عبد الله النيباري** بأنه فيما يتعلق بالوطن العربي ، فإن هناك هاجساً أو شعوراً بأن تبني آليات السوق في البلاد العربية ، قد يؤدي بنا إلى التعاون الاقتصادي العربي ، من خلال رفع الحواجز على انتقال عناصر الإنتاج والمنتجات . وقد تؤدي هذه العملية ــ بطريق غير مباشر ــ إلى التعجيل بعملية التنمية ، من خلال إتاحة سوق أوسع ، مما يؤدي إلى تحرك عوامل الإنتاج فيما بين الدول العربية . وهذا ما نراه الآن في الأسواق الكويتية ، إذ أننا نستقبل منتجات مصرية لم نكن نستقبلها في السابق كالمنتجات الزراعية . ثم تساءل : هل تتمكن آليات السوق « الفاسدة » من تحقيق الحلم الجميل في اتساع السوق العربية المؤدي إلى التنمية السليمة ؟

كما علق على مسألة الدوافع الذاتية في النظام الرأسمالي الذي تسوده حالياً المؤسسات الكبيرة . فقال : لقد قرأنا مؤخراً بأن عدد العاملين في شركة (IBM) للكمبيوتر في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق إجمالي قوة العمل في الكويت . وهذه مؤسسة واحدة من آلاف الشركات العملاقة في أمريكا . وفي الغالب أن الدافع الذاتي للعاملين في هذه الشركات الضخمة سيكون محدوداً .

واستهل **السيد عبد المحسن تقي مظفر** تعقيبه قائلاً ، أنه بالرغم من صعوبة الموضوع وتشعب جوانبه ، إلا أن المحاضر جعل منه مادة شيقة وممتعة جداً . ولكن المحاضر وضعنا في المأزق الذي نعيشه كمجموعة كانت لدينا قناعات ضمن إطار فكري معين ، واستمرت هذه القناعات لفترة ليست بالقصيرة ، إلى أن تعرض هذا الإطار الفكري في السنوات الثلاث الأخيرة إلى هزات عنيفة . إنها هزات في واقع

الاقتصـــاد العـالمي ، وهزات متمثلة في انهيـار النظـام الاشـتراكي الأم في العالم . وانعكاسات انهيار هذا النظام التخطيطي المركزي على التفكير عند المفكرين والمثقفين العرب كثيرة . فنحن لازلنا في هذا المأزق ، الذي وجدنا أنفسنا فيه نتيجة للتطورات التي حصـلت في العالم الاشتراكي . إن هذه مقدمة من أجل تشخيص الحيرة التي تصيبنا حتى أصبحنا لانكاد نميز بين الخطأ والصواب .

ثم أضـاف بأنه ليس من الصـواب اعتبار نظام الملكية لأي مشروع مؤشراً للنجاح أو الفشل . ولكن من الأهمية بمكان اعتبار القاعدة المالية أحد أهم المؤشرات . فالمشروعات الكبيرة ذات القواعد المالية (رؤوس الأموال) الضخمة يكتب لها النجاح في الغـالب بصرف النظر عن شكـل المـلكيـة . وعلى العكس ، فإن فشـل معظـم المشروعات الصناعية أو الزراعية ، يعود في كثير من الأحيان ، إلى صغر حجم هذه المشروعات ، بغض النظر عن ملكيتها .

ثم وصف **السيد عبد المحسن تقي مظفر** المقارنة بين نجاح الاتحاد السوفييتي في البداية والفشل الاقتصادي الذي أصيب به بعد تجربة امتدت سبعين عاماً من جهة ، وبين فشل التجربة الاقتصادية في مصر خلال العشرين سنة الماضية من جهة أخرى ، بأنها مشوهة لأسباب من أهمها ما يلي :

أولاً : أن فترة ما يسمى بالتحرر الاقتصـادي (الانفتاح الاقتصادي أو الانفلات الاقتصادي على حد تعبيره) في مصر هي فترة عشرين سنة ، مقارنة بتجربة سبعين سنة من القيود والتحكم الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي . فبينما نجد أن نصيب التجربة التي كنـا نتمنـاها والنظام الاقتصـادي الذي كنا نسعى إلى تقليده الفشل الذريع ، فإنه ليس من المحتم في المقابل أن يكون الفشل مؤكداً لتجربة الحرية الاقتصادية في مصر .

ثانياً : أن المقارنة غير صحيحة لاختلاف الفترات الزمنية .

ثالثاً : أنه من المفضـل أن تكون المقارنة مع نجاح التجربة المصرية ، منذ منتصف الثـلاثينـات حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، على أيدي رجال مثل طلعت حرب وعبود ... الخ . حيث اعتمدت هذه التجربة على الحرية الاقتصادية مع وجود عمالقة اقتصاديين ، كان لهم دور فعال في نجاح الاقتصاد المصري المبني على

الاقتصـــاد الحر ، لفترة تقارب العشرين عاماً . ورغم ذلك لا يمكن الحكم بفشلها أو نجاحها بصفة قاطعة نتيجة للتغير السياسي الهائل الذي حصل بعد ١٩٥٢ .

ثم أكد على نقطة أساسية كان قد تحدث عنها المحاضر ، وهي : أن ضمان تحقيق النجاح الاقتصادي هو وجود نوع من آليات الرقابة على التصرفات الاقتصادية ، سواء كانت خاصة أو عامة . بمعنى أنه إذا لم يكن التصرف الاقتصادي للدولة مراقباً ، كما كان عليـه الحال في الاتحاد السـوفييتي ، ولم تكن هنـاك إمكـانيـة للتوجيه والانتقاد المستمرين للمسار الاقتصادي ، فمن المؤكد أننا سنصل إلى مرحلة الانهيار الشامل ، وتتفتح العيون فجأة على مأساة كاملة سببها غياب الحريات ، وغياب إمكانات النقد والتصحيح ، لمسار الدولة الاقتصادي .

ثم عقب **الدكتور يوسف الإبراهيم** بقوله : أود أن أبدأ بالتذكير بما تفضل به الدكتور إبراهيم من أن القطاع العام والقطاع الخاص ليسا نقيضين بالضرورة . وبالتالي فإنه من الممكن أن نرى التعايش بينهما . ولعل تلك هي الطبيعة التاريخية ، أي أن الأمور تأخذ في البداية شكل حدين متناقضين ، ولكنهما مع الوقت يتقاربان .

ثم تحدث عن الدول الغربية موضحاً أن القطاع الخاص ليس مسيطراً على النظام الاقتصادي فيها . ولايزال دور الدول والقطاع العام قوياً في النشاط الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة وبريطـانيا وفرنسـا ، وهي أمثلة واضحة للعيان . وبالتالي فإنني لا أوافق على ما تفضل به المحاضر في بداية حديثه محاولاً استبعاد عوامل أسماها « غير حميدة » ، إذ باعتقـادي أنه ليس من السهـل فصـل هذه الأمور عن بعضها . فمن الصعب إبداء الرأي بالقطـاع الخاص والقطـاع العـام ، مع استبعاد الفكر والتجربة والتاريخ الذي نعيشه في تحديد هذه القضية .

ثم أشار **الدكتور يوسف الإبراهيم** إلى ما تفضل به المحاضر عن الواقع التاريخي والواقع المعاصر . فنبه إلى ضرورة الالتفات إلى أن الواقع التاريخي ليس متشابهاً ، إذ يجب عند الحديث عن نجاح مدرسة التجاريين في خلق الدفعة القوية للنمو الرأسمالي ، أن لاننسى أن نجاح هذا الفكر كان مصاحباً لسياسة استعمارية رهيبة على جزء كبير

من العالم . وأدى ذلك إلى خلق امبراطوريات مختلفة في هذه الفترة (الاسبانية ، البرتغالية ،... وغيرها) . فنجاح هذه الدول كان بإغلاق أسواقها الخاصة ، ولكنه كان مبنياً على فتح أسواق دول أخرى ، فكان هناك انغلاق في جانب وانفتاح في جانب آخر .

ثم تطرق **الدكتور يوسف الإبراهيم** إلى التجربة الناجحة للنمور الأربعة . فأضاف إلى ما ذكره بعض المعلقين السابقين ، أن هذا النجاح قد حصل في أجواء غير ديمقراطية ، بل أجواء تعسفية تتضمن الضغط على الأجور حتى تبقى منخفضة ، وساعات عمل مجحفة جداً . كما عبر عن اعتقاده بأن هذه الأجواء لايمكن أن تكون مقبولة في دولنا . حيث أن الأجور الحقيقية تعتبر سالبة ، مقارنة بمستوى الأسعار ، حتى للسلع التي تنتج محلياً . هذا بالإضافة إلى الدور الذي لعبه رأس المال الأجنبي في نجاح تجربة النمور الأربعة ، حيث تم ضخ رؤوس الأموال الأوروبية والأمريكية ، ولم يكن رأس المال كله محلياً ، كما يصوَّر لنا الأمر من جانب بعض المتحمسين لهذه التجربة .

ثم أوضح أن مشكلة القطاع العام لاتتمثل فقط بالملكية . وإنما بما ينجم عنها ، من تقييد الاقتصاد من خلال قوانين وقيود عديدة ، وتقييد حرية القطاع الخاص حتى ولو كان على شكل منشأة صغيرة . وما يتبع ذلك من تقييد للحريات . ثم ضرب مثالاً بوضع الكويت ، حيث بيَّن بأنه وغيره من المنادين بتوسيع دور القطاع الخاص ، ليس لكون القطاع الخاص يتميز بالكفاءة النسبية على القطاع العام (فالقطاع الخاص يطبق جانباً واحداً من معادلة اقتصاد السوق ، وهو الربحية ، وينسى الجانب الثاني للمعادلة ، وهي الخسارة) . وإنما يرجع هذا الموقف إلى قضية السيطرة الاقتصادية للدولة ، ليس على الثروة النفطية فحسب ، بل على النشاط الاقتصادي بشكل عام . وقد أدى ذلك إلى السيطرة السياسية ، وتقييد الحريات . وبالرغم من وجود الحريات على شكل دساتير أو قوانين ، فإن امتلاك الأدوات الاقتصادية من قبل الدولة ، مكّنها من السيطرة على الحريات .

ثم علق على اعتبار البعض أن دور القطاع العام ، أو دور القطاع الخاص هو الركن الأساسي ، أو هو العامل الوحيد في نجاح التنمية بأنه قول يفتقر إلى الشمولية .

واضاف انه ليس هناك عامل اساسي وحيد في التنميه . فالتقاليد والعادات لها دور كبير في تحقيق التنمية ، كما أن للنظام التعليمي دوراً كبيراً أيضاً ، بغض النظر عن كون المسيطر هو القطاع العام أو القطاع الخاص . فالنظام التعليمي هو الذي ينتج العمالة التي تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي ، وتحقيق النمو والتنمية . كما أن الموارد الموجودة تحدد هذه التنمية .

ثم تحدث **الدكتور حسين الفقير** عن مساهمته في دراسة تجربة الدول حديثة التصنيع التي أشار إليها المحاضر . حيث لخص بعض الدروس المستفادة من نجاح المسيرة التنموية الملفتة للانتباه في هذه الدول . وركز على عوامل النجاح التنموي لكوريا الجنوبية التي تتلخص في رأيه فيما يلي :

أولاً : السير باستراتيجيات وضعت بأهداف محددة ، وتنفذ على فترات زمنية معينة . ففي الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٧٣ تمكنت كوريا من تنفيذ استراتيجية الإنتاج التصديري من الصناعات الخفيفة . وقد نجحت في تنفيذها نجاحاً كبيراً ، إذ فاقت نسبة الصادرات الـ ٤٠٪ سنوياً . ثم بدأت بتطبيق استراتيجية التصنيع الكيماوي والثقيل ، منذ عام ١٩٧٣ . وبالرغم من دكتاتورية القيادة السياسية في تلك الفترة ، إلا أنها أشركت القطاع الخاص في وضع الخطط الخمسية ، التي تبنتها منذ عام ١٩٧٣ حتى اغتيال الرئيس الكوري عام ١٩٧٩ . واستمرت الدولة في وضع الخطط الخمسية ، في ظل استراتيجيات معينة ومحددة .

ثانياً : المساندة الخارجية من دول متقدمة ، وخصوصاً الولايات المتحدة واليابان ، وانسياب التقنية ورأس المال إلى المجالات التي تحددت في الاستراتيجية .

ثالثاً : الحركة الشعبية التي تبلورت ، بما يسمى بحركة المجتمع الجديد ، في بداية السبعينات . تمكنت هذه الحركة من خلق قيادات في كافة المهن ، على مستوى الزراعة والصناعة ، والمهن الحرة . وقد كانت هذه الجماعات تخدم التنمية الشعبية في الريف والمدينة ، بحيث تمكنت من الوصول إلى كل ركن وكل أسرة في المجتمع الكوري . كما ساندت هذه الجماعات قوى المعارضة ، في

الوصول إلى مقاعد البرلمان عام ١٩٧٨ . وبالتالي فقد كان لها دورها في تحقيق الديمقراطية للمجتمع الكوري في نهاية الثمانينات .
فبدون المساندة الخارجية ، وبدون المشاركة الجادة للقطاع الخاص ، وتبني هذه المشاركة من قبل الدولة ، وبدون المشاركة الشعبية ، لم تكن لتتم التنمية في كوريا ، بالشكل الذي وصلت إليه .

ثم علق **السيد سمير ياسين** بقوله : إنه لمن الجيد أن نناقش مشكلاتنا في كثير من الأحيان بمحاولات نقدية لمجمل التركيبة العامة ونطالب بالتجديد . ولكنه من غير المفيد أن نتجاهل بعض الخصائص التاريخية للقطاع الخاص في الكويت . إذ يلاحظ في الآونة الأخيرة أن موضوع التخصيص بات على لسان العديد من القطاعات السياسية في الكويت . وتساءل : ما هي المجالات وما هي القطاعات التي يطالب القطاع الخاص بالاستيلاء عليها ؟ وهل المقصود حقاً بعملية التخصيص في الكويت ، بناء هياكل رأسمالية حقيقية ، تؤدي إلى التراكم الرأسمالي ؟

ثم أردف قائلاً ، إن مجالات التخصيص المطلوبة تتركز في الواقع في عدة قطاعات رئيسية هي : الكهرباء ، والماء ، والتعليم ، والصحة ، والنفط . وعبر عن اعتقاده بأنه لو استولى القطاع الخاص على هذه القطاعات الرئيسية في الدولة ، فإن المصير الاجتماعي سيصبح في خطر . ذلك أن هذه القطاعات حيوية بالنسبة للمواطن الكويتي ، والمجتمع الكويتي بشكل عام . وأوضح أن سيطرة القطاع الخاص على هذه القطاعات سيؤدي إلى استنزاف الموارد العامة ، لخدمة مصالحه الضيقة ، وترحيلها إلى الخارج . فهذه هي تجاربنا مع القطاع الخاص . وأصدق دليل على ذلك ، أنه في ظل الأزمة المالية التي تشهدها الدولة ، والحاجة الماسة للموارد المالية ، يقوم هذا القطاع بتهريب أمواله للخارج ولهذا فهو يطالب الأخوة الذين يدعون إلى التخصيص بقوة بأن يعيدوا النظر في مواقفهم .

ثم عقبت **الدكتورة إقبال الرحماني** بأن هناك خلطاً بين الفكرة (القطاع العام مثلاً) من جهة ، وبين الممارسات والتطبيق في تجارب معينة من جهة أخرى . إذ أن الحكم على دور الدولة أو القطاع العام ، يستند إلى تجارب معينة . ومن خلال مناقشة بعض التجارب ، يحكم على فشل الفكرة برمتها . ومن نفس المنطلق يمكن الحديث عن

الديمقراطية وممارستها وتجربتها . حيث أن تجربتها قد واجهت بعض المشاكل في بعض الدول ، أو حتى في مجتمعاتنا . ولكن ذلك لايعني على الإطلاق ، إلغاء فكرة الديمقراطية نهائياً ، بحجة الفشل في التطبيق أو الممارسة . وينطبق ذلك أيضاً على فكرة التصنيع في دول العالم الثالث . فلايمكن التسليم بنهاية فكرة التصنيع ، والتوجه إلى الخدمات ، وغيرها من الأنشطة الهامشية ، نتيجة لفشل بعض التجارب التصنيعية .

وقد أيدت **الدكتورة إقبال الرحماني** ما جاء به الدكتور المحاضر ، من أن الأساس في الحكم على أي تجربة ، هو المناخ المحيط بها . فعند تقييم أي تجربة ، يجب أن ندرس المناخ المحيط بهذه التجربة ، شاملاً تركيبة الدولة الموجودة ، وتركيبة القطاع الخاص ، وذلك حتى نتمكن من الإفادة من تجارب الدول الأخرى بشكل جيد . فمثلاً كانت المقارنة تتم في السابق بين دور الدولة والقطاع العام من جهة ، والقطاع الخاص المحلي من جهة أخرى . ولكن لدينا الآن قطاع خاص أجنبي ، يلعب دوراً كبيراً جداً . وبالتالي فمن الضروري دراسة خصائص كل تجربة بشكل متعمق ، وعدم إلغاء الفكرة نهائياً ، نتيجة للفشل في تطبيقها في هذا المكان أو ذاك .

رد د . إبراهيم العيسوي :

أريد أن أوضح في البداية نقطة متعلقة بما ذكرته عن الاعتبارات الموضوعية والاعتبارات الذاتية في تحديد موقف المرء من قضية تحرير الاقتصاد . إنني لا أقول بخطأ تحديد الشخص لموقفه بناء على اعتبارات ذاتية . ولكن الذي أعتبره خطأ هو أن يتم تحديد الموقف بناء على الاعتبارات الذاتية (التي لم أصفها بأنها غير حميدة) وحدها . ولكن على الشخص أن يحدد موقفه بناء على اعتبارات موضوعية ، ثم يضيف إليها الاعتبارات الذاتية . وهذه طبيعة البشر . وإذا طلبنا من البشر أن يتجردوا من الخصائص الذاتية فإن هذا يعني أننا أحلناهم إلى آلات ، بل حيوانات . إذن مراعاة الاعتبارات الذاتية أمر مشروع تماماً . ولكن حتى يجري الناس حواراً حقيقياً ومفيداً ، وحيث أن الحوار لايصح إلا على ما يقبل الاختبار ، وما يقبل الاختبار هو الاعتبارات الموضوعية ، فإن الحوار يجب أن يتركز على الاعتبارات الموضوعية .

فإذا قلنا بالكفاءة في الحكم على القطاع العام ، كان بإمكاننا القياس والاختبار

والوصول بالحوار إلى نتيجة قد تكون حاسمة أو غير حاسمة في ضوء المعلومات المتوفرة لدينا . ولكن لن يصل الحوار إلى نتيجة عندما يصر أحدهم على أن الاشتراكية هي الحل أو الرأسمالية هي الحل (على نمط الشعار الذي صار شائعاً هذه الأيام وهو الإسلام هو الحل) . فهناك أشياء تقبل المناقشة ، وأشياء لاتقبل . ولهذا أقول أن الاعتبارات الذاتية تأتي بعد أن ننتهي من مناقشة الاعتبارات الموضوعية ، ويجبذ استخدامها كأوزان لترجيح هذا الاعتبار الموضوعي أو ذاك ، لا أن تستخدم كستار للحجر على المناقشة منذ البداية .

فلا يصح أن أقول مثلاً : لأنني اشتراكي ، لذا أدافع عن القطاع العام والتخطيط بغض النظر عن الوقائع الموضوعية . فأنا لا أنكر بأنني اشتراكي ، ولكن ليست القضية الآن أنني أتوقع أن يقوم الآن نظام اشتراكي في مصر أو الكويت مثلاً . فهذا وهم من الأوهام . والتجربة علمتنا أن الاشتراكية هي مطلب بعيد المدى ، وأن استيلاء سلطة على الحكم من أعلى لإقامة نظام اشتراكي لم تعد مقبولة . وهذا الدرس قد تعلمناه جيداً . فما لم ينبع مطلب الاشتراكية من الشعب وتتبناه قوى شعبية عريضة بحيث يأتي النظام الجديد بشكل ديمقراطي ، ويدار بأسلوب ديمقراطي ، قلن يقوم بناء اشتراكي سليم وقابل للاستمرار .

إن ما نتكلم عنه الآن هو وضع دول متخلفة تريد أن تصنع شيئاً من التنمية . ومهمتنا أن نبحث عن الإمكانات المتوفرة التي تستطيع تحريك هذه التنمية ، وعن كيفية تجنيد هذه الإمكانات دون إهمال أية إمكانية منها . فمن الخطأ الحجر على أي قوة تستطيع أن تساهم بالتنمية من خلال نشاط إنتاجي نافع . وهذا الموقف يمثل تطوراً في التفكير . وليس من الضروري لقبول هذه الفكرة الاستناد إلى حصول انهيار في الاتحاد السوفييتي أو غيره . فاندحار الدولة لايعني بالضرورة اندحار الفكرة أو اندحار النظرية ، وإلا تخلينا عن مثل عليا كثيرة كالديمقراطية والعدالة لأنها تداس بالأقدام في كثير من البلاد . فالواجب علينا البحث عن الصعوبات والأخطار التي واجهت تجربة معينة ، أو فكرة معينة وكيف يمكن أن نتلافاها في المستقبل . فليس هناك افتراض من وراء الدفاع عن القطاع العام والتخطيط بتبني الفكرة الاشتراكية في الوقت الحاضر . إذ صار من الواضح الآن أن هذه القضية تنتمي إلى أفق زمني أبعد مما كان يعتقد الكثيرون .

لقد ذكر أحد الأخوة أنني أضفي الحكمة الكاملة على سلطة الدولة . والحقيقة أنني أعتقد بأن من الخطأ تأليه الدولة وادعاء أنها تملك الحكمة الكاملة . وعندما اشترطت — في نهاية حديثي — مقرطة الدولة وإصلاح الدولة ، كنت في حقيقة الأمر ، أضع الحكمة في يد الشعب . وهي ليست حكمة مطلقة ، لأن الشعوب أيضاً يمكن أن تخطئ . لكن الذي من حقه أن يحتكر الحكمة هو الشعب وليس الحكومة أو أي سلطة تنفيذية . فالشعب في نهاية المطاف هو الذي يستطيع أن يراقب وأن يصحح . أما الدولة فهي عرضة للانحراف إذا لم تراقب ، مثلما أن القطاع الخاص عرضة للانحراف إذا لم يوضع له إطار عام يحدد مساره . فنحن بحاجة إلى ما يحول دون طغيان الدولة واستبدادها ، مثلما نحتاج في نفس الوقت إلى ما يحول دون انحراف القطاع الخاص إلى مسارات غير مفيدة للتنمية .

أما بالنسبة لقضية الحافز الشخصي أو المصلحة الشخصية ، فإنها تعتبر من البديهيات في أدبيات الاقتصاد الحر والاقتصاد الرأسمالي . ولكننا في عصر مراجعة البديهيات . فكثير من القضايا التي كانت تعتبر من المسلمات تحتاج إلى اختبار . وقد أشار أحد الزملاء إلى الشركات الرأسمالية الكبرى وكيف تدار . إن الكتابات الاقتصادية العربية التقليدية تجعل المصلحة الشخصية مرادفة الربح . بمعنى أنه لن تسير الأمور بشكل جيد إلا عندما يكون المرء مالكاً لمشروع يحقق ربحاً . ولكن المصلحة الشخصية أو الحافز الشخصي يمكن أن يأخذ أشكالاً مختلفة . فيمكن أن أكون عاملاً ، ومصلحتي الشخصية في تحسين دخلي بزيادة إنتاجيتي . ولنأخذ أي شركة من الشركات العالمية ، مثلاً ماركس أندسبنسر في المملكة المتحدة بفروعها المختلفة داخل المملكة المتحدة وفي دول متعددة من العالم . كيف تدار مثل هذه الشركة ؟ وهل كان من يعمل في هذه الشركة لديه الحافز الشخصي للكسب ، حتى تكسب الشركة ؟ ما الذي يحكم عملية الأداء وما سر نجاح الشركة في هذه الحالة ؟ إن هناك أسباباً عديدة للنجاح من أهمها وجود نظام إداري ناجح يضمن العقاب ويضمن الثواب . فليس مجرد وجود الحافز الشخصي بتحسين الدخل كاف ، ولكن الرادع يعمل أيضاً هنا من خلال خوف العامل من العقاب إذا قصر في أداء عمله . والمشكلة عندنا أن الكثيرين يقصرون ويفلتون من العقاب ، إن كان ثمة عقاب أصلاً . فالحافز الشخصي ليس هو الربح فقط ، وليس أن يكون لكل شخص مشروع خاص به .

ما أود أن أقوله أنه مضى عهد رأسمالية الدكاكين الصغيرة ، وما أكثرها في بلادنا ، ولكنها لاتصنع تنمية حقيقية . صحيح أن الحافز الشخصي مهم . وحتى عندما يوجد تخطيط وقطاع عام لابد من وجود الحافز الشخصي ، ولكنه ليس بالضرورة ربحاً . ومع ذلك قد تكون هناك مشروعات تشرك العمال في الأرباح . وهي تجربة وجدت في القطاع العام في العالم الثالث والدول الاشتراكية ، بل وفي بعض المشروعات الخاصة في الدول الصناعية المتقدمة . فيمكن أن يختلف نمط الحوافز ، ولكن لايمكن تجاهلها . وعلينا أن نخلق الحافز الشخصي ، ولكن يجب ألا نفترض دائماً بأنه هو الربح .

لقد ذكرت اليابان كمثال عدة مرات ، كما ذكرت قضية الحماية . وعندما نتكلم عن اليابان ، لا يجب أن ننظر لليابان الحالية ، وما لديهم من خطط تأشيرية . أعلم أنه هناك خطة تأشيرية ، ولكن ليس لها دور كبير في توجيه الأمور . فهي مجرد مجال للتحاور والنقاش ، ومن حق أطراف النقاش أن يخرجوا بوجهات نظر مختلفة ، أو يطبقوا ما تريده الحكومة أو لا يطبقوه . لقد نما الاقتصاد الياباني وتطور ، وأصبح قوة اقتصادية عظمى على مدى زمني ليس بالقصير . وعندما نتحدث عن اليابان يجب ألا نتحدث عن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقط ، وعن أنهم بنوا أنفسهم في سنوات معدودة بعد الدمار الذي حل بهم في الحرب . فهذا الكلام يتجاهل حقيقة أساسية ، وهي أن اليابان لم تبدأ بعد الحرب العالمية الثانية كما يقال ، بل بدأت النهضة الحقيقية لليابان مع عصر الميجي عام ١٨٦٨ . حيث كان هناك اهتمام بالتعليم لفترات طويلة ، أصبح التعليم فيها مع الوقت قيمة في حد ذاته . وأصبحت الأجيال الجديدة تتشرب هذه القيمة تلقائياً ، وتتنافس في تحقيق أعلى مستوى لها . ولكن ذلك النظام القيمي بني على مدى زمن ليس بالقصير . لهذا يجب أن نرجع إلى الزمن الأقدم . لنرى كيف وضعت أسس النهضة الحالية .

وتقدم اليابان مثالاً جيداً لعدم الاعتماد على السوق وحده ، وعدم الاعتماد على قوى الرأسمالية المحلية بمفردها . إذ يصنف النظام الاقتصادي اليابان في منتصف القرن التاسع عشر بأنه رأسمالية الدولة . إذ أن الدولة دخلت بثقل ضخم في بناء المشروعات الإنتاجية . واليابان صاحبة فكرة أن تقوم الدولة بإنشاء المشاريع ، ثم تبيعها للقطاع

الخاص . (وهي نفس الفكرة التي تبنتها السعودية عند إنشاء المجمعات الصناعية في الجبيل وينبع) . فالدولة أقامت هذه المشروعات وتحملت مخاطر لم يشأ القطاع الخاص أن يتحملها ، وفي نفس الوقت تسلحت الدولة بالحماية ، وعزلت نفسها . وكان ذلك وراء الأسباب الرئيسية للمشاحنات بين أمريكا واليابان . فالغرب كان يريد أن يقتحم اليابان كسوق له ، وكان يريد أن يغزوه لما فيه من طاقات تسويقية جيدة ، ولكن اليابان كانت مصممة أن تعزل نفسها حتى تتمكن من بناء اقتصادها من منظور مصلحتها العليا .

فدرس اليابان ، هو أن شيئاً من العزلة والحماية والتدخل القوي من جانب الدولة لامفر منه إذا أرادت أن تصنع تنمية لصالح المجتمع . ولايقصد بالعزلة الانقطاع الكامل عن العالم ، فالعزلة أمر نسبي . وإنما المقصود هو أن لانفتح الأبواب جميعاً دفعة واحدة ، فيمكن غلق بعض الأبواب وإبقاء بعضها مفتوحاً واليابان مثل لذلك فقد كان فيها العزلة وفيها الحماية بهذا المعنى الانتقائي .

ويجب ألا ننسى دور الاستعمار (وقد ذكر ذلك ـــ بحق ـــ الدكتور يوسف الإبراهيم في معرض حديثه عن اختلاف التجارب التاريخية) . فبريطانيا والدول الأوربية اعتمدت في جزء كبير من تنميتها على الاستعمار . وكان ذلك أحد الأدوار المهمة للدولة ، وهو دور يندر أن يمارس الآن (إلا على سبيل النزوات الشاذة مثل محاولة صدام احتلال الكويت) . إلا أنه كان دوراً أساسياً للدولة الرأسمالية . فكانت الدولة في ذلك الوقت تعد فاشلة ، إذا لم تتمكن من الحصول على بعض بلدان العالم الثالث كمستعمرات لها . وقد مارست اليابان هذا الدرو أيضاً . فاحتلت كوريا ، وتايوان وأجزاء من منشوريا والفلبين . وظلت تحتفظ بهذه المستعمرات لسنوات طويلة ، وتعاملت مع بعض مستعمراتها كما لو كانت جزءاً لايتجزأ منها ، أي كما في حالة الاستعمار الاستيطاني . فكانت تبني بكل عزمها في المستعمرات بافتراض أنها لن تتركها في يوم من الأيام . مثلاً : صنعت اليابان نهضة كبيرة في الزراعة في تايوان . وكان ذلك أحد أسس التنمية فيها . إذ إن الزراعة الناجحة تعطي فائضاً اقتصادياً كبيراً يمكن استخدامه في التصنيع . كما اهتمت بالتعليم وبالبنية الأساسية . إن هذا الدور الاستعماري لاينفصل عن تقييم تجربة اليابان .

وهناك من المفكرين الآن من يقول أن الرأسمالية لاتستطيع أن تبني اقتصاداً وطنياً مستقلاً في بلدان العالم الثالث ، استناداً إلى هذه النقطة بالذات ، أي الاستعمار . ذلك أن الاستعمار لم يعد ممكناً الآن ، بعدما كان جزءاً رئيسياً في تجارب الدول السابقة . وعموماً فإن خبرة اليابان تعطينا تأييداً للدور المحوري للدولة في التنمية ، أكثر مما تعطينا تأييداً لدور القطاع الخاص والرأسمالية الحرة .

ذكر أحد الأخوة المعقبين أن القطاع الخاص والقطاع العام سيئان ، ولكن القطاع الخاص أفضل قليلاً أو أقل سوءاً من القطاع العام . واستند في ذلك إلى عدة أمور . وأنا لا أقدر أن أجزم بسوء القطاعين ، فلكل إيجابياته وسلبياته ، ولكل مزاياه عيوبه ، ولايوجد شيء كامل . ولكن إذا كنا نختار ــ جدلاً ــ أهون الشرين ، فيجب أن نختار الطريق الذي يمكن أن نصحح فيه الخطأ بسرعة . أمامنا إصلاح السوق أو الرأسمالية المحلية ، وأمامنا إصلاح الدولة . أعتقد أن إصلاح السوق حتى يصبح متكاملاً وموحداً ، ويعطي إمكانية فعلية لنمو الصناعة والمنافسة ، ونمو القوى الرأسمالية في اتجاه إنتاجي ... أعتقد أن كل هذا هو جزء من عملية التنمية ، ولاتستطيع أن تصنعه مسبقاً بقرار سياسي مهما عمل الشعب . ولكن إصلاح الدولة أقرب منالاً ، إذ إنه محصلة نضال سياسي للناس ، وإذا تمكنت الجماهير من تحقيق نجاح فيه ، فإن بإمكانها أن تحد من سلطة الدولة . وهو عمل ليس بالسهل ، ولكنه الأقرب منالاً من إصلاح السوق أو إصلاح الرأسمالية المحلية ذات العيوب المزمنة في مجملها .

أما القول بأن الرأسمالية تنحرف في البداية ، ولكنها بعد ذلك تصلح نفسها ، وتبتعد تدريجياً عن الأنشطة الطفيلية ، وتدخل في أنشطة إنتاجية جيدة ، فإنني أتساءل : كم من الوقت يمكن أن نصبر على القطاع الخاص حتى يفعل ذلك ؟

ولا أريد أن أكرر ما ذكرته في المحاضرة ، عن أن العجز كامن في ظروف نشأة الرأسمالية المحلية وتاريخ القطاع الخاص في بلادنا . ولنعد لمثال مصر الذي أشار له الأخ عبد المحسن ، حيث قال إن الرأسمالية عملت أو أنجزت شيئاً في مصر قبل الثورة أي قبل ١٩٥٢ . حقيقة الأمر أنه قد حصل نوع من النهضة الصناعية في مصر في تلك الحقبة ، وأقيمت صناعات لم تكن موجودة وبالذات منذ ثورة ١٩١٨ ، وإنشاء بنك

مصر وغيره من المؤسسات . لاجدال في ذلك ، ولايمكن نكران دور الرأسمالية المصرية في تلك الفترة . ولكن هل استطاع هذا المجهود في تلك الفترة (١٩١٨ ــ ١٩٥٢) أن يحقق تنمية ؟ بعبارة أخرى ، هل نستطيع أن نقول أن الاقتصاد المصري استطاع خلال ٣٤ سنة أن يبني قوة دفع كافية تحركه على طريق التنمية ؟ فلنعد إلى إحدى الدراسات الموثوق بها عن الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة ، وهي دراسة بنت هانسن . إن هذه الدراسة تثبت أن الركود الاقتصادي كان شديداً خلال النصف الأول من القرن العشرين ، ولم يتجاوز النمو في متوسط الدخل الفردي ٠,٥٪ سنوياً . صحيح أنه في البداية أقيمت صناعات ، ولكن سرعان ما تعثرت التجربة . وهناك شركات كثيرة ، مثل شركات بنك مصر ، تعثرت ولجأت لسلطة الدولة حتى تضمنها في قروض ، وتحول دون إفلاسها ، بما في ذلك شركات عبود . وعندما زاد التعثير والإعسار ، ورغم البداية الوطنية لبنك مصر ، اضطرت القوى الرأسمالية ، في ذلك الوقت ، إلى أن تلجأ إلى الشركات الأجنبية . وتغلغلت المشاركات الأجنبية مع بنك مصر ، وأصبحت للأجانب نسبة لايستهان بها في رؤوس أموال هذه الشركات . ويبدو أن الرأسمالية المحلية لاتتصور لنفسها موقعاً إلا بالارتباط مع الرأسمالية الأجنبية . وفي النهاية فإن الطرف الأكبر هو الذي يستوعب الطرف الأصغر ليجعله تابعاً له . إذن تجربة مصر لاتؤيد الإمكانية النظرية لحدوث تنمية رأسمالية على النمط الغربي التاريخي .

وهناك حجة مهمة قد تغري بعض الناس ، وهي أن توسع ملكية الدولة يعوق الإصلاح الديمقراطي ، وإن ازدهار القطاع الخاص يمكن أن يساعد ويسرع بعملية الإصلاح الديمقراطي . ولكن فلنرجع للدول الديمقراطية ، حتى في الوقت الراهن أي بعد أن تقدمت وتطورت . سوف نجد أن تسلط رأس المال على الحكم قضية جوهرية ، برغم كل العناصر الديمقراطية الحقيقية في هذه المجتمعات . إن سيطرة رأس المال على الحكم حقيقة أساسية في هذه الدول ، وتشل كثيراً من قدرة النظام الديمقراطي على التطور والتحسن . وهنا نرى مخاوف ومخاطر من سيطرة القطاع الخاص .

هل من الممكن من خلال القطاع الخاص ، أن نقترب من التعاون العربي أكثر مما نقترب منه في ظل القطاع العام ، بما فيه من موظفين وبيروقراطية ؟ إن هذا القول يستند إلى أن القطاع الخاص واقتصاد السوق يزيلان الحواجز بين الدول . وما أود أن

أقوله هو أن دراسات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي كثيرة جداً . وقد تعرضت هذه الدراسات للسؤال الهام : هل المدخل التجاري ، أم المدخل الإنتاجي هو المدخل الأصح للوحدة ؟ ومن الثابت الآن أن المشكلة ليست في وجود الحواجز التي تعوق التجارة (صحيح لو زالت الحواجز ، تساعد قليلاً على تدفق المنتجات) . ولكن المشكلة أنه لاتوجد منتجات كثيرة للتصدير ، وأن هياكلنا الإنتاجية متقاربة إلى حد كبير . صحيح أن مصر تصدر منتجات غذائية ، ولكن مصر نفسها لديها أزمة غذاء . المشكلة أننا كلنا نعيش حالة تخلف ، وكلنا نريد أن نبني هياكل اقتصادية جديدة . ويمكن أن نتعاون في بناء هذه الهياكل . وهذا التعاون يمكن أن يتم أحياناً في إطار القطاع الخاص ، ولكن وجود القطاع العام يمكن أن يسهل تحقيقه كثيراً . والحقيقة أن أغلب المشروعات الكبرى التي تمت في إطار التكامل والتعاون العربي ، كانت بمبادرات من الدول والشركات العامة والصناديق التابعة لدول ، ولم تكن من ثمار المبادرات الخاصة .

أثار أحد الأخوة نقطة مهمة تؤرق أناساً كثيرين اليوم بخصوص مأزق الاشتراكية . فالذين كانوا يعتقدون بالاشتراكية قد اهتزت معتقداتهم أمام ما حصل في الاتحاد السوفييتي . فما حصل يفوق أي تصور كان . ولكن ليس علينا أن نكفر بالفكرة الاشتراكية لمجرد انهيار الدولة أو الدول الاشتراكية . إذ ليس الاتحاد السوفييتي هو الاشتراكية حتى نكفر بالاشتراكية عندما ينهار . الاشتراكية فكرة يمكن أن تقبل تطبيقات عديدة ، ويمكن أن يكون لها مداخل كثيرة . فعلينا أن نبحث في تجربة الاتحاد السوفييتي ، وألا نكتفي بأن نقول من الناحية الأيديولوجية أن الفكرة صحيحة ، وبالتالي يجب أن تنجح . بل يجب أن ندرس ونبحث عن الأخطاء التي وقع فيها الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية وكذلك دول العالم الثالث التي سارت في هذا الطريق . ومن المؤكد أن هناك أخطاء وقعت ويجب أن نستخلصها الآن . مثلاً : بالتأكيد حصل نوع من التأليه للدولة كما ذكر أحد الأخوة ، وافترض البعض فيها الحكمة الكاملة . والكثيرين منا وقعوا في هذا الخطأ . وتصوروا أن الأمور يجب أن تكون في يد الدولة ، والحزب الواحد المناضل ، وما شابه ذلك من هذه الشعارات . إلا أننا وصلنا الآن من خلال التجربة القاسية لنتيجة هامة ، وهي أنه يجب أن تكون هناك ضوابط على الدولة ، وهذه الضوابط تعني ببساطة الديمقراطية . وأصبحنا جميعاً نتكلم

عن الديمقراطية ، بينما كان يتم الكلام عنها بنوع من الاستخفاف في السابق . فالكثير من اليساريين كانوا يستخفون بالديمقراطية ، ويقولون أن الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب . ولكنهم الآن يراجعون أنفسهم .

ثمة درس آخر تعلمناه . أن موجة التأميم اجتاحت مجالات ومشروعات كثيرة . نقول اليوم أنه لو كانت لدينا الحكمة وانكشف لنا في حينها ما يحدث الآن لقلنا بأنه ليس من الضروري تأميم المشروعات الصغيرة . ولكننا افترضنا أن سيطرة الدولة تتطلب أن تبسط نفوذها على كل شيء ، ولاتترك أي مساحة للقطاع الخاص . وكذلك الحال بالنسبة للمركزية الشديدة . إن المركزية نسبية ومطلوبة في المراحل الأولى من التنمية . ولكن ما حصل في أغلب الدول الاشتراكية ، هو أن ما كان صالحاً لفترة عشر سنوات أو عشرين سنة في بداية تجارب هذه الدول ، استمر أربعين أو حتى سبعين سنة . وهذا الوضع لم يكن متلائماً مع التطور في مستوى المعيشة ، والتطلعات ، والانفتاح على العالم ، والاتصال بين الشعوب والثقافات .

نعم ، ثمة دروس كثيرة تعلمناها . ولكن ليس لها بالضرورة أن تجعلنا نكفر بالاشتراكية . فالاشتراكية كنظرية لم تبرز من فراغ ، ولم تكن مجرد نزوة فكرية ساورت أحد المفكرين . فهي موجودة من قبل ماركس ومن قبل انجلز واستمرت من بعدهم وسوف تستمر من بعدنا . لأنها في جوهرها تطلع وتشوق إلى إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ، وإلى العدالة الاجتماعية والمساواة بين البشر . إنها في حقيقة الأمر مثل أعلى إنساني لاتستطيع البشرية أن تعيش بدونه ، أو أن تتخلى عنه . ولكن التطبيقات هي التي تختلف ، تنجح أو تفشل حسب الظروف . وعلينا أن نستخلص من هذه التجارب العبر التي تجعل المحاولات المستقبلية أقرب إلى النجاح .

لقد أثار **الدكتور يوسف الإبراهيم** نقطة مهمة ، وهي أنه لامفر من التعايش بين القطاع العام والقطاع الخاص . وأنا مع هذه النتيجة . ومع توسع القطاع الخاص ، **طالما أنه يتوسع في مجالات إنتاجية** ، أي في مجالات مفيدة للتنمية . لست ضد ذلك ، ولأنني لا أريد ضياع أو إهدار طاقة موجودة أو محتملة . ونحن كاقتصاديين يفترض أننا نحافظ على الموارد ونرشد استخدامها . فإذا كانت هذه الطاقة موجودة لدى القطاع الخاص ، ويستطيع أن يستغلها في مسار إنتاجي ، فيجب أن نرحب به . ولكن ذلك

يجب ألا يطمس الخلاف الذي يثور حول قضية مهمة ، وهي : القيادة في التنمية — لمن ؟ هل للقطاع الخاص أم للدولة ممثلة في القطاع العام أو غير ذلك من أشكال الملكية الاجتماعية ؟ وما أقوله بوضوح هو أن القيادة يجب أن تكون بيد الدولة ، وأن القطاع الخاص يحتاج إلى إطار موجه وضابط يحد من انحرافه ، مثلما تحتاج الدولة إلى ضوابط مؤسسة ديمقراطية تحد من احتمالات استبدادها . فالقطاع الخاص يحتاج إلى إطار ، والخطة جزء من هذا الإطار . أضف إلى ذلك أن القطاع الخاص لايمكن أن يزدهر في دولنا ، إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي وناجح . ويمكن أن تحدث تشابكات من أمام أو من خلف ، بأن يحصل القطاع الخاص على منتجات مصنعة أو شبه مصنعة من مصانع للقطاع العام ، أو العكس ، حيث يمد القطاع الخاص القطاع العام بمدخلات لازمة للإنتاج . عموماً ليس هناك ما يمنع قيام علاقات صحية بين القطاعين . وكل ذلك لن يتم في فراغ ، وإنما يحتاج إلى ضابط يوجهه ويرشده ، وهو ما نسميه الخطة والتخطيط . فلامصادرة على حق القطاع الخاص ، إذا ضمنَّا أنه يسير في مسارات إنتاجية ، لا في مسارات طفيلية أو تجارية غير مفيدة .

إننا درجنا في الحديث عن التنمية على محاولة البحث عن عامل واحد يكون هو سر النجاح ، أو الوصفة السحرية للتنمية . لذلك قد يقول البعض أن سر نجاح التنمية في دول آسيا هو أنهم يعبدون العمل ، وفي بلاد أخرى قد يقال أن السر يكمن في التعليم ، وفي بلاد غيرها قد نتعلل بدور القطاع الخاص أو القطاع العام . وما أود أن أقوله في ختام تعليقي هو أن تجارب التنمية في دول كثيرة تثبت لنا أن فكرة العامل الواحد أو العامل الأساسي ليست بالضرورة هي الفكرة الصحيحة . وإنما تحدث التنمية عندما تتكامل عدة عوامل ، وتتضافر فيما بينها لتولد قوة دفع كافية للمجتمع . فالتعليم مهم ، ورأس المال مهم . وهناك عناصر أخرى مهمة أيضاً . ولكن يجب أن يتوافر لكل هذه العناصر المناخ الملائم لكي تنتج آثاراً في صالح التنمية . وهذا المناخ هو الإطار السياسي والاجتماعي للتنمية . والمشكلة في الكثير من بلادنا أن هذا الإطار غير مشجع على التنمية الجادة والمستمرة . وإصلاح هذا الإطار ليس قضية اقتصادية أو فنية ، وإنما هو قضية سياسية في المقام الأول .

من أحدث إصدارات المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- **المشكلات الاقتصادية الدولية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية**
  (٢ ج) ـــ مجموعة مؤلفين ـــ ١٩٩٠ .
- **الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي .**
  تحرير : د . علي نصار ـــ ١٩٩١ .
- **حاجة الإنسان العربي للإسكان والكساء**
  د . ميلاد حنا و د . محمد عجلان ـــ ١٩٩١ .
- **التعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي**
  د . سعيد اسماعيل علي و د . هاني الراهب ـــ ١٩٩١ .
- **حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة .**
  د . محمد سمير مصطفى و د . مصطفى خوجلي و د . حسن الإبراهيم ـــ ١٩٩١ .
- **مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير**
  اجتماع خبراء (ب) ـــ كتيب رقم (١) ـــ ١٩٩١ .
- **الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها .**
  اجتماع خبراء (ب) ـــ كتيب رقم (٢) ـــ ١٩٩٢ .

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
شارع الجاحظ ـ متفرع من شارع جمال عبد الناصر
ص ب : (٥٨٣٤) الصفاة (13059) ـ الكويت ـ تلكس : ٢٢٩٩٦ ك ت
ت : ٤٨٤٣١٣٠ ـ فاكس (٤٨٤٢٩٣٥) . برقيا كوينست

THE ARAB PLANNING INSTITUTE - KUWAIT
Al-Jahez St. Off Jamal Abd Al-Naser St.
P. O. Box : (5834) - Safat (13059) Kuwait - Tlx. : 22996 KT.
Tel. : 4843130 - Fax : (4842935) - Cable : KUWINST